الصحيفة
ASSAHIFA.COM

أبريـــل 2023

الإيداع القانوني :
2023PE0011 /17/022
ردمـد : 7599 - 2820
مدير النشر : حمزة المتيوي
العدد 2 • الثمـن 7 دراهم

>> الاستخبارات المغربية و«داعش».. حرب أمنية مُعقدة للكشف عن خلايا التطرف النائمة داخل المملكة وخارجها 18

#assahifa
www.assahifa.com

تحقيق خاص

تفاصيل 19 شحنة لـ أسطول الظل

حملت 763 ألف طن من النفط الروسي إلى الموانئ المغربية

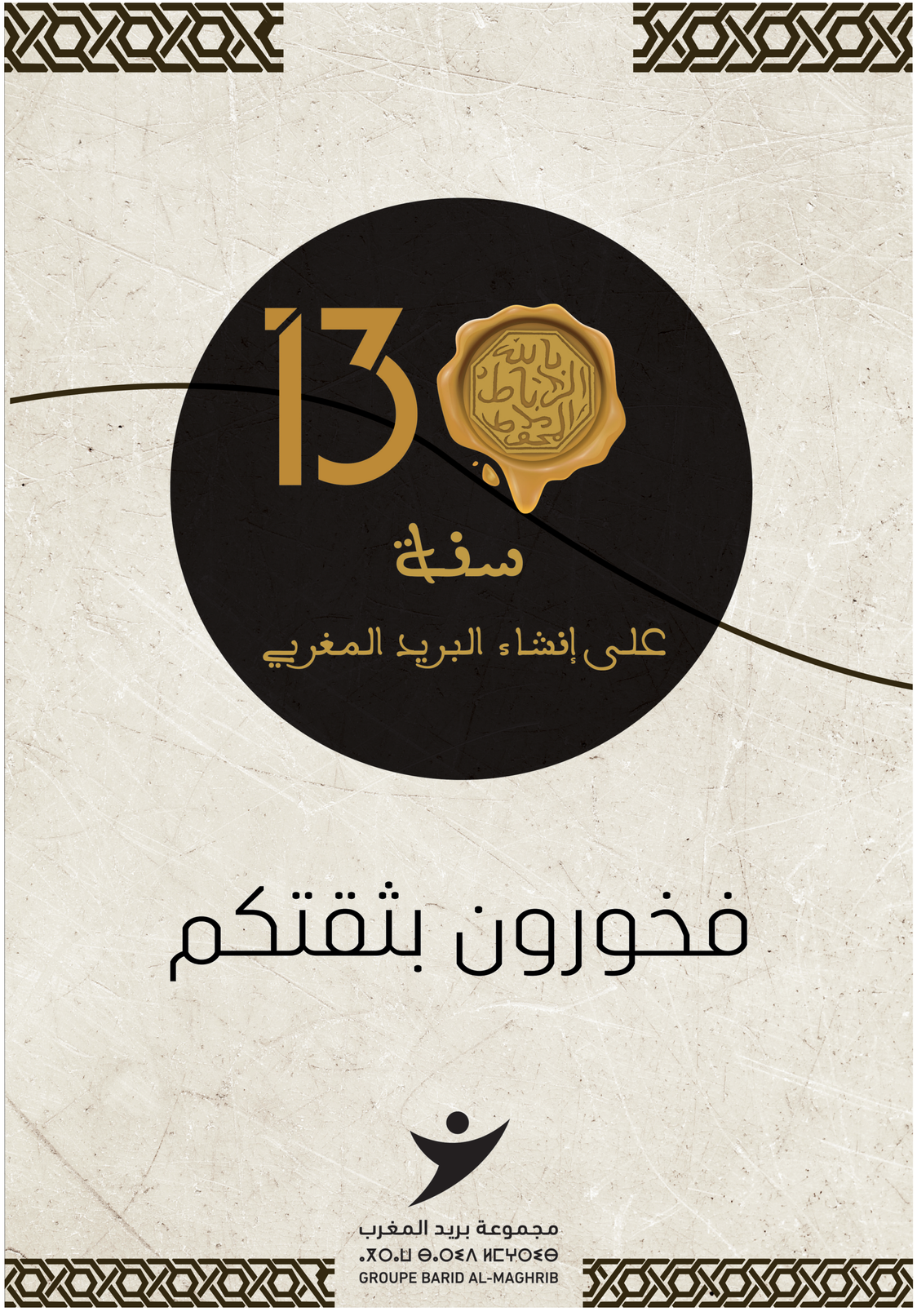

افتتاحية

>> كُلفة الصمت.. 500 مليار سنتيم!

خـالد البرحلـي

خلال سنة واحدة، صرفت الحكومة التي يقودها عزيز أخنوش، 4 مليارات و236 مليون و799 ألفا و700 درهم، لدعم مهني النقل الطرقي، منذ أن أقرت أول عملية لهذا الدعم شهر مارس من السنة الماضية (2022) تحت مبرر «الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، في ظل ارتفاع أسعار المحروقات».

وخلال الاجتماع الحكومي ليوم 16 مارس الماضي، صادقت الحكومة على تخصيص دعم إضافي، كدفعة تاسعة، ودعت مهني النقل إلى التسجيل في موقع خصص لهذا الغرض من أجل الحصول عليها.

وبحسبة بسيطة، نجد أن الحكومة، مع إقرارها لدفعة تاسعة، خصصت ما يقارب 500 مليار سنتيم، من خزينة الدولة، لدعم أصحاب 180 ألف عربة، تجوب شوارع المملكة، بمرر أن هذا الدعم سيحافظ على القدرة الشرائية للمواطنين.

اليوم، وبعد صرف 500 مليار سنتيم، أي ما يوازي القيمة المالية لبناء مستشفيين كبيرين مثل المستشفى الجامعي لطنجة الذي كلف تشييده غلافا ماليا قدره 2.33 مليار درهم، أو المستشفى الجامعي لأكادير الذي لم تتجاوز كلفة تشييده 2.55 مليار درهم، يمكننا الخروج بالكثير من الخلاصات المؤلمة لهذا الدعم الذي في الحقيقة كان ثمنا باهضا دفعته الحكومة من جيوب المغاربة من أجل شراء «صمت مهنيي النقل» لتجنب الإضرابات التي هددوا بها بسبب الارتفاع غير الطبيعي لأسعار المحروقات، مما قد يؤدي إلى شلل اقتصادي واحتجاجات اجتماعية قد تهدد الحكومة برمتها.

وهكذا، وبعد أن ضاق الوضع بالحكومة التي يقودها أكبر مستثمر في المحروقات بالمغرب، خلصت إلى الوصفة السحرية بتخصيص أموال عامة لدعم مهنيي 180 ألف عربة، وترك ما يفوق 4 ملايين عربة أخرى يملكها المواطنون أغلبهم من ذوي الدخل المحدود، تحت رحمة تقلب الأسعار.

بمعنى أصح، «اشترى» أخنوش الوقت وخفض حدة الضغط على حكومته بإخراج دعم مباشر لفئة معينة قد يؤدي صُراخ احتجاجها في الشوارع والطرقات إلى «تفجير» حكومته، أو على الأقل يضع أمامها مطبات اجتماعية لا أحد يَعلم نهايتها.

أخنوش، اختار القرار السهل، وعوض أن تتحمل الدولة الضغط المالي لارتفاع أسعار برميل النفط في السوق الدولية، من خلال خفض سلة الضرائب التي تفرضها على المحروقات مثل تخفيض أو حذف ضريبة استهلاك المحروقات التي تصل إلى 10 في المائة، أو تقليص هامش الحصة الضريبة التي تصل إلى 37 في المائة على الغازوال و47 على البنزين، أو حتى تسقيف أسعار المحروقات وأرباح شركات التوزيع، اختارت الحل الذي يقلل من «إزعاجها» بالأصوات المرتفعة المتمثلة في نقابات مهني النقل الطرقي و«الصداع» الذي يمكن أن يخلفه إضرابهم عن نقل البضائع أو المواطنين عبر طرق المملكة.

وهكذا، «تخلص» أخنوش من «المزعجين» بوضع 500 مليار سنتيم في جيوب مُلاك 180 عربة، وترك ملايين المغاربة الذين يملكون 4 ملايين عربة تحت رحمة أسعار الوقود طيلة شهور طويلة، وهو مرتاح البال قرير العين بأن المغاربة سيصبرون على هذا البلاء وسيملؤون خزانات وقود سيارتهم وهم يلعنون الأسعار في قرارة أنفسهم أو في مواقع التواصل الاجتماعي لكن ليس في الشوارع أو في الطرقات كما قد يفعل أرباب مهني النقل!

وعليه، عوض أن تتقلص الملايير التي تدخل إلى خزينة الدولة من ضرائب المحروقات، ومن بينها ضريبة الاستهلاك الداخلي التي تطبق على البنزين، وتبلغ 3.76 درهما عن كل لتر (376 درهما عن كل هيكتولتر)، اختار أخنوش أن يغرف من المال العام 500 مليار سنتيم لـ «شراء صمت» المهنيين، مطمئنا لـ «دهاء خطته» التي من خلالها يمكن لجميع موزعي المحروقات بما فيها محطاته التي تستحوذ على أزيد من سبعين في المائة من التوزيع في المغرب بأن ترفع أسعار البيع كيفما أرادت، بهامش ربح يتسع، دون أن «يقلق» على المدى القصير من أي «انتفاضة وقود».

وعوض أن تكون الحكومة المغربية حاضنة للمجتمع في ظروف اقتصادية صعبة، من خلال إرغام شركات المحروقات على تسقيف أرباحها الضخمة التي أقرها مجلس المنافسة ضمن توصياته، حينما دعا إلى فرض ضريبة استثنائية على شركات، حققت هوامش ربح خام خاصة بالتوزيع وصلت لمستوى مرتفع، بالتزامن مع انهيار أسعار النفط الخام وعروض أسعار المنتجات المكررة على الصعيد العالمي، حيث تجاوزت هوامش الربح درهما واحدا في كل لتر لجميع الفاعلين، بمن فيهم الفاعلون الثلاثة الأوائل «أفريقيا» و«طوطال» و«شل» التابعة لـ«فيفو إينرجي»، عوض ذلك، اختار رئيسها أن يصرف من أموال المغاربة 500 مليار سنتيم، لأنها الحل السهل، في حين أن الحل الصعب بالنسبة له هو فرض تسقيف لهوامش ربح شركات توزيع المحروقات التي يملك أكبرها في المغرب!

في المحصلة، هي السياسة إذن. وعود، وعهود، ومصالح، جعلت رئيس الحكومة، الذي كان شعار حملته الانتخابية «تستاهل أحسن» يصرف أموال المغاربة على «خطط كسولة» وقودها القدرة الشرائية للمغاربة.

- **المديـر العـام** خالد البرحلي
- **الشريك المؤسس** محمد حكمون
- **مدير النشر** حمزة المتيوي
- **مديرة التسويق والعلاقات العامة** أمال المتوكل
- **رئيس القسم الدولي** محمد سعيد أرباط
- **رئيس القسم الرياضي** عمر الشرايبي
- **رئيس القسم التقني** إسماعيل كرودي
- **المسؤولة عن مكتب أوروبا** أمال الصبهاني
- **للتواصل مع الإدارة** contact@assahifa.com
- **للإعلان في الصحيفة** Ads@assahifa.com +212 (0) 6 61 45 39 86
- **المقر الرئيسي للمجموعة** شارع النخيل، حي الرياض، الرباط
- **الطبع: ماروك سوار - توزيع: سوشبريس**

الصحيفة تكشف تفاصيل 19 شحنة لـ«أسطول الظل» حملت 763 ألف طن من النفط الروسي إلى الموانئ المغربية

تحقيـق — الرباط: حمزة المتيوي – برلين: إسماعيل عزام

كثيرة هي علامات الاستفهام التي تحوم حول استيراد المغرب للنفط الروسي، في ظل العقوبات الغربية المفروضة عليه، بسبب حرب موسكو على أوكرانيا، والغموض الذي يحيط بهذا الملف الذي أثير حوله الكثير من النقاش السياسي حيث انتقل إلى البرلمان وأصبح محط أسئلة تخص العديد من المناطق المظلمة التي تتعلق باستيراد كميات كبيرة من «نفط موسكو» بشكل فيه الكثير من الغموض والتستر من الحكومة على المعطيات المتعلقة بطبيعة العمليات التجارية لهذا الاستيراد وكمياته وأسعاره، والشركات التي تولت هذا الاستيراد، ولماذا لم ينعكس رخص النفط الروسي الذي وصل إلى المغرب في 19 سفينة شحن حملت 763 ألف طن طيلة سنة 2022 على أسعار المحروقات في محطات التوزيع في المغرب، وظل الناطق الرسمي بإسم الحكومة، مصطفى بايتاس، يتحدث بشكل فيه الكثير من الالتفاف على الحقيقة عن سعر صرف الدرهم مقابل الدولار وسعر برميل النفط وفق بورصة روتردام ليبرر الأسعار المرتفعة لبيع المحروقات في محطات التوزيع للمغاربة.

«الصحيفة»، وفي تحقيق دام لأسابيع، حصلت على معطيات، ووثائق، بشكل حصري، بشراكة مع مركز الصحافة الاستقصائية التشاركية (CCIJ)، المنظمة غير الربحية المستقلة، تؤكد أنه خلال الفترة ما بين مارس ودجنبر من سنة 2022، أي ما بعد بداية الحرب الروسية على أوكرانيا إلى غاية نهاية السنة، وصلت إلى الموانئ المغربية 19 سفينة محملة بالنفط قادمة من روسيا، لدى «الصحيفة» جميع المعطيات التي تخص رحلاتها وإسم السفن التي حملت شحنات النفط الروسي إلى الموانئ المغربية، ومسارها، وتواريخ انطلاقها ووصولها، والشركات التي تتبع لها هذه السفن، ومعطيات دقيقة تخص كل الحمولة التي كانت تصل إلى المغرب وتفرغ حمولتها من النفط الروسي دون أن تثير الكثير من «الشبهات».

أولى هذه الرحلات انطلقت من ميناء تيرمويوك الروسي في البحر الأسود، بتاريخ 2 مارس 2022 ووصلت إلى ميناء طنجة المتوسط بتاريخ 18 مارس 2022، عبر سفينة تحمل اسم VF TANKER 2 وتحمل علم روسيا، بحمولة إجمالية ساكنة بلغت 7019 طنا، والشركة الناقلة كانت هي VOLGA SHIPPING JOINT STOCK وموطنها روسيا.

الرحلة الثانية في هذا المسلسل الطويل انطلقت بتاريخ 6 مارس 2022 من ميناء القوقاز في البحر الأسود، ووصلت إلى ميناء طنجة المتوسط بتاريخ 3 أبريل 2022، عبر سفينة تحمل اسم SANKT PETERBURG وترفع العلم الروسي، وتبلغ حمولتها الإجمالية 5600 طن، وتكفلت بعملية النقل شركة NAVIGATOR LLC-RUS الموجود مقرها في روسيا أيضا.

وانطلقت الرحلة الثالثة بتاريخ 26 مارس 2022 من ميناء «أوست لوغا» في بحر البلطيق إلى ميناء طنجة المتوسط الذي وصلت إليه بتاريخ 14 أبريل 2022، واسم السفينة هو ICE VICTORY وكانت تحمل علم ليبيريا، وحمولتها الإجمالية 70.372 طنا، أما الشركة الناقلة فهي DYNACOM TANKERS MANAGEMENT LTD وموطنها في اليونان.

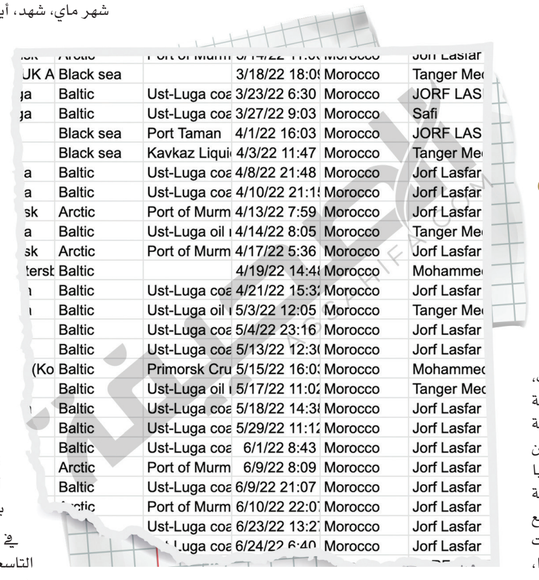

JK A	Black sea		3/18/22 18:0	Morocco	Tanger Me
ga	Baltic	Ust-Luga coa	3/23/22 6:30	Morocco	JORF LAS
ga	Baltic	Ust-Luga coa	3/27/22 9:03	Morocco	Safi
	Black sea	Port Taman	4/1/22 16:03	Morocco	JORF LAS
	Black sea	Kavkaz Liqui	4/3/22 11:47	Morocco	Tanger Me
a	Baltic	Ust-Luga coa	4/8/22 21:48	Morocco	Jorf Lasfar
a	Baltic	Ust-Luga coa	4/10/22 21:1	Morocco	Jorf Lasfar
sk	Arctic	Port of Murm	4/13/22 7:59	Morocco	Jorf Lasfar
a	Baltic	Ust-Luga oil	4/14/22 8:05	Morocco	Tanger Me
sk	Arctic	Port of Murm	4/17/22 5:36	Morocco	Jorf Lasfar
ters	Baltic		4/19/22 14:4	Morocco	Mohamme
a	Baltic	Ust-Luga coa	4/21/22 15:3	Morocco	Jorf Lasfar
a	Baltic	Ust-Luga oil	5/3/22 12:05	Morocco	Tanger Me
	Baltic	Ust-Luga coa	5/4/22 23:16	Morocco	Jorf Lasfar
	Baltic	Ust-Luga coa	5/13/22 12:3	Morocco	Jorf Lasfar
(Ko	Baltic	Primorsk Cru	5/15/22 16:0	Morocco	Mohamme
	Baltic	Ust-Luga oil	5/17/22 11:0	Morocco	Tanger Me
	Baltic	Ust-Luga coa	5/18/22 14:3	Morocco	Jorf Lasfar
	Baltic	Ust-Luga coa	5/29/22 11:1	Morocco	Jorf Lasfar
	Baltic	Ust-Luga coa	6/1/22 8:43	Morocco	Jorf Lasfar
	Arctic	Port of Murm	6/9/22 8:09	Morocco	Jorf Lasfar
	Baltic	Ust-Luga coa	6/9/22 21:07	Morocco	Jorf Lasfar
	Arctic	Port of Murm	6/10/22 22:0	Morocco	Jorf Lasfar
		Ust-Luga coa	6/23/22 13:2	Morocco	Jorf Lasfar
		Luga coa	6/24/22 6:40	Morocco	Jorf Lasfar

وهكذا، توالت كميات النفط الروسي التي تدخل إلى الموانئ المغربية، لتكون هناك رحلة رابعة انطلقت بتاريخ 6 أبريل 2022 من ميناء سان بيترسبورغ في بحر البلطيق، ووصلت إلى ميناء المحمدية بتاريخ 19 أبريل 2022، عبر سفينة تحمل اسم TARGALE وترفع علم دولة جرز مارشال، أما حمولتها الساكنة الإجمالية فهي 52.660 طنا، واسم الشركة الناقلة هو LATVIAN SHIPPING CO JSC من جمهورية لاتفيا.

وبعد الرحلة الرابعة بثلاثة أيام، أبحرت الرحلة الخامسة من ميناء «أوست لوغا» بتاريخ 23 أبريل 2022، لتصل إلى ميناء طنجة المتوسطي بتاريخ 3 ماي 2022، عبر السفينة PRINCE I التي تحمل علم بنما، وبلغت حمولتها الإجمالية 39.999 طنا، أما الشركة التي تكفلت بشحنة النفط المنقولة فهي SEA WORLD MANAGEMENT SAM الموجود موطنها في إمارة موناكو.

في نفس التاريخ، أي يوم 3 ماي 2022 انطلقت الرحلة السادسة من ميناء بريمورسك في بحل البلطيق، ووصلت إلى ميناء المحمدية بتاريخ 15 ماي 2022، ويتعلق الأمر برحلة للسفينة USMA التي كانت تحمل علم جزر مارشال والبالغة حمولتها الإجمالية 52.684 طنا، وقد تولت عملية النقل شركة MANSEL PTE LTD الموجود مقرها في سنغافورة.

شهر ماي، شهد، أيضا، وصول شحنة سابعة إلى المغرب عبر ميناء طنجة المتوسطي بتاريخ 17 ماي 2022، بعد رحلة طويلة استغرقت حوالي شهر ونصف، إذ انطلقت من روسيا، وتحديدا من ميناء أوست لوغا، في 28 مارس 2022، واسم السفينة هو PRESIDENTI وتحمل علم بنما بحمولة إجمالية تصل إلى 64.999 طنا، أما الشركة الناقلة فهي SEA TRADE MARINE SA الموجود موطنها في اليونان.

ثامن الرحلات المحملة بالنفط الروسي إلى المملكة المغربية، كانت هي تلك التي انطلقت بتاريخ 5 يوليوز 2022 من ميناء سان بيترسبورغ ووصلت إلى ميناء المحمدية في 17 من الشهر نفسه، بواسطة السفينة AEGEAS التي تحمل علم ليبيريا، والبالغة حمولتها 39.378 طنا، حيث تكلفت شركة تحمل اسم TSAKOS COLUMBIA SHIPMGMT-PAN ومقرها في اليونان بعملية النقل.

في نفس الشهر، أي يوليوز، أبحرت الرحلة التاسعة من سان بيترسبورغ أيضا بتاريخ 14 يوليوز 2022 وصولا إلى ميناء المحمدية بتاريخ 29 يوليوز 2022، عبر السفينة MINERVA VIRGO التي تحمل العلم اليوناني، والبالغة حمولتها الإجمالية 50.921 طنا، وكانت الشركة الناقلة هي MINERVA MARINE INC من اليونان أيضا.

ومن ميناء سان بيترسبرغ، انطلقت الرحلة العاشرة بتاريخ 14 غشت 2022، متجهة نحو ميناء المحمدية الذي وصلته بتاريخ 26 غشت 2022، واسم السفينة كان مرة أخرى هو MINERVA VIRGO التي كانت تحمل علم اليونان، وعليها حمولة إجمالية وصلت إلى 50.921 طنا، ومرة أخرى تولت عملية النقل شركة MINERVA MARINE INC اليونانية.

نفس ميناء سان بيترسبرغ، انطلقت منه الرحلة الـ 11 بتاريخ 23 غشت 2022، ووصلت إلى ميناء المحمدية بتاريخ 3 شتنبر 2022، عبر السفينة HISTRIA DIONE التي كانت تحمل علم ليبيريا والبالغة حمولتها 40.000 طن، وهذه المرة تولت عملية النقل شركة HISTRIA SHIPMANAGEMENT SRL الموجود موطنها في رومانيا.

وعبر المسار نفسه، انطلقت الرحلة رقم 12 من ميناء سان بيترسبورغ يوم 7 شتنبر 2022 باتجاه ميناء المحمدية الذي انتهت إليه بتاريخ 21 شتنبر 2022، عبر السفينة MINERVA PACIFICA التي تحمل علم مالطا بحمولة بلغت 45.822 طنا، وتولت شركة MINERVA MARINE INC اليونانية مجددا العملية.

السفن التي تحمل النفط الروسي إلى المغرب استمرت في نقل حمولاتها من الموانئ الروسية إلى الموانئ المغربية، حيث انطلقت الرحلة الـ 13 من ميناء بريمورسك بتاريخ 19 شتنبر 2022 باتجاه ميناء المحمدية الذي وصلته يوم 30 شتنبر 2022، عبر السفيرة STI CAMDEN التي تحمل علم جزر مارشال، بحمولة إجمالية وصلت إلى 38.734 طنا، وتولت العملية لشركة SCORPIO COMMERCIAL MANAGEMENT ومقرها في موناكو.

وبتاريخ 28 شتنبر 2022 انطلقت الرحلة الـ 14 من ميناء سان بيترسبورغ لتصل إلى ميناء المحمدية يوم 18 أكتوبر 2022، بواسطة السفينة DYLAN التي تحمل علم جزر مارشال ذات الحمولة البالغة 46.874 طنا، وتولت عملية النقل شركة PRODUCT SHIPPING & TRADING SA من اليونان.

وخرجت الرحلة رقم 15 من ميناء بريمورسك يوم 11 أكتوبر 2022 لتصل إلى ميناء المحمدية يوم 24 من الشهر نفسه، بواسطة السفينة STI HACKNEY التي تحمل علم جزر مارشال بحمولة قوامها 38.734 طنا، وأتمت شركة SCORPIO COMMERCIAL MANAGEMENT العملية وموطنها في موناكو.

أما الرحلة الـ 16 فانطلقت من ميناء سان بيترسبورغ بتاريخ 20 أكتوبر 2022 ووصلت إل ميناء الجرف الأصفر يوم 1 نونبر 2022، عبر السفينة AGIOS NIKOLAOS IV التي تحمل علم مالطا، والبالغة حمولتها الإجمالية 37.557 طنا، وتولت العملية شركة EASTERN MEDITERRANEAN MTME-LIE وموطنها في اليونان.

ومن ميناء سان بيترسبورغ مرة أخرى، انطلقت الرحلة الـ17 يوم 26 أكتوبر 2022 لتصل يوم 12 نونبر 2022 إلى ميناء المحمدية، عبر السفينة HISTRIA ATLAS التي تحمل علم ليبيريا، ذات الحمولة البالغة 40.000 طن، وتولت العملية شركة HISTRIA SHIPMANAGEMENT SRL الرومانية.

وأبحرت الرحلة الـ 18 من ميناء بريمورسك بتاريخ 15 دجنبر 2022 صوب ميناء المحمدية الذي وصلته يوم 28 دجنبر 2022، بواسطة السفينة SALACGRIVA التي تحمل علم جزر مارشال، ذات الحمولة الإجمالية البالغة 52.620 طنا، وأتمت شركة MANSEL PTE LTD من سنغافورة هذه العملية.

أما الرحلة الأخيرة التي خرجت من روسيا مُحملة بالنفط، العام الماضي، باتجاه المغرب، فهي التي أبحرت من ميناء بريمورسك يوم 20 دجنبر 2022 لتصل إلى ميناء المحمدية يوم 2 يناير 2023، عبر السفينة STI PIMLICO التي تحمل علم جزر مارشال وحمولتها الإجمالية 38.734 طنا، وتولت عملية النقل شركة SCORPIO COMMERCIAL MANAGEMENT ومقرها في موناكو.

باحثة في المجلس الأطلسي الأمريكي لـ«الصحيفة»:

روسيا لجأت إلى دول وسيطة مثل المغرب لبيع نفطها

أغنيا غريفاس
باحثة في المجلس الأطلسي
(منظمة تفكير أمريكية)

ما يجعل المحروقات الروسية مفضلة كون أسعارها في السوق منخفضة، وهو ما تؤكده هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) في تقرير لها بتاريخ 6 ديسمبر 2022 أن موسكو تعرض النفط الخاص بها بأسعار مخفضة لإقناع مشترين جدد، بسبب العقوبات الغربية المفروضة عليها، والتي منعت دولا أوروبية عديدة من التعامل مع روسيا في المجال النفطي، ما دفع موسكو إلى البحث عن أسواق أخرى، نجحت في إيجاد عدد منها.

أغنيا غريفاس (Agnia Grigas)، وهي باحثة في المجلس الأطلسي (منظمة تفكير أمريكية)، تتحدث للصحيفة عن أن روسيا تبحث عن أسواق جديدة في آسيا وأسواق وسيطة مثل المغرب لبيع النفط، لافتة إلى أن الوقود الأحفوري الروسي يتم بيعه بأسعار منخفضة وأقل من أسعار السوق.

وحاولت الدول الغربية منع روسيا من الاستمرار في تحقيق أرباحها النفطية مع هذه الأسواق، لذلك أقرّ الاتحاد الأوروبي في فبراير 2023 قرار تسقيف المنتجات البترولية الروسية كالغازوال (الديزل) والبنزين بمبلغ 100 دولار للبرميل، و45 دولارا للبرميل لزيت الوقود، وردت روسيا بأنها ستحظر بيع النفط لأيّ بلد يطبق هذا التسقيف.

> روسيا استطاعت بالفعل إيجاد هذه الأسواق، وتحاول الالتفاف على القيود الدولية المتعلقة بتسقيف السعر، ومن ذلك نجاحها في إنشاء ما يعرف بـ»أسطول الظل» من خلال شراء ناقلات قديمة وتشغيل أخرى كانت قد خرجت من الخدمة، كما تحاول إيجاد حلول أخرى كنقل النفط من سفينة لأخرى، أو مزج المحروقات الروسية مع مصادر أخرى.

واستفادت عدة بلدان من تراجع أسعار النفط الروسي، ومنها الهند التي باتت تشتري النفط الروسي الخام الرخيص ثم تقوم بتكريره لإعادة تصديره إلى الخارج، مستفيدة من توفرها على مصافٍ لتكرير البترول. وذكرت بلومبرغ أن الهند شحنت بشكل مستمر البنزين والغازوال إلى الولايات المتحدة والديزل منخفض الكبريت.

ديكسي غروب (DiXi Group)، وهي مجمع تفكير أوكراني مقره في كييف، مختص في سياسات الطاقة والأمن والاستثمار، يبرز في حديث خاص للصحيفة، أن روسيا استطاعت بالفعل إيجاد هذه الأسواق، وأنها تحاول الالتفاف على القيود الدولية المتعلقة بتسقيف السعر، ومن ذلك نجاحها في إنشاء ما يعرف بـ»أسطول الظل» من خلال شراء ناقلات قديمة وتشغيل أخرى كانت قد خرجت من الخدمة، كما تحاول إيجاد حلول أخرى كنقل النفط من سفينة لأخرى، أو مزج المحروقات الروسية مع مصادر أخرى.

لكن ليس سعر البرميل في السوق وحده من يحدد الأسعار التي تبيع بها روسيا منتجاتها النفطية، هناك عوامل أخرى تتحكم في السعر منها طول المسارات البحرية، وكثرة المراحل اللوجيستية، وهي عوامل ترفع الأسعار النهائية حسب رأي ديكسي غروب.

وعموما تشير أغنيا غريفاس إلى أن أسعار النفط حالياً هي أعلى مما كان عليه الحال قبل غزو أوكرانيا، ورغم العروض التفضيلية التي تعلنها روسيا، إلّا أنها غالباً ما تبيع النفط بأسعار أعلى من قبل، وترى أن اتجاه مجموعة من شركات النقل الدولية وشركات التأمين إلى عدم التعامل مع روسيا، ساهم في رفع تكاليف الشحن.

لكن البيانات التي توصلت بها «الصحيفة» من مركز الصحافة الاستقصائية التشاركية، تبين أن عدة شركات للشحن وأخرى للتأمين تتعامل مع روسيا وتنقل أو تؤمن النفط الروسي ومنتجاته، ومن ذلك رحلات في اتجاه المغرب، رغم أن عددا من الشركات أوروبية أو تابعة لدول أعلنت مشاركتها في العقوبات على موسكو.

>>
والحمولة المشار إليها في كل رحلة، هي الحمولة الساكنة للسفينة المشار إليها اختصارا بـDWT وتُحسب بالأطنان وتشمل بالأساس، في حالة السفن التجارية أوزان البضائع المنقولة، تُضاف إليها أوزان الركاب والمؤونة. **وعند جمع كل الحمولات المشار إليها في الرحلات الـ 19 نجد أنها تبلغ 762.707 أطنان. وهذا الرقم الذي توصلت إليه «الصحيفة» بشكل حصري، قريب جدا من رقم الذي كشفت عنه منصة «ريفينتيف» المتخصصة في المعطيات الاقتصادية والذي نشرته وكالة «رويترز» للأنباء منتصف شهر يناير الماضي.** حين قالت إن كميات «الديزل» الروسي الموجهة للمغرب ارتفعت من 66.000 طن سنة 2021 إلى 735.000 طن سنة 2022، مبرزة أنه مع بداية سنة 2023 وصل هذا الرقم إلى 140.000 طن.

كيف تطورت واردات المغرب من النفط الروسي؟

الصحيفة من الرباط

لم تتجاوز صادرات المحروقات الروسية نحو المغرب عام 2020 حوالي 18.61 في المائة من إجمالي الواردات المغربية من المحروقات وفق معطيات البنك الدولي، لكنها مع ذلك احتلت حينها المركز الثاني بعد إسبانيا (20.64 في المائة)، تليها الولايات المتحدة (18.12 في المائة). ويتبين وفق المصدر ذاته وجود تطور في الصادرات النفطية الروسية نحو المغرب، إذ لم تتجاوز عام 2018 نسبة 13.45 في المائة.

ويشير مرصد التعقيد الاقتصادي (OEC) إلى أن المغرب استورد عام 2020 من روسيا ما قيمته 114 مليون دولار من البترول المكرر، أي ما نسبته 8.45 في المئة من مجموع الصادرات الروسية نحو المغرب، بينما استورد شهر يناير 2022، أي قبل الغزو الروسي، ما قيمته 12.9 مليار دولار من المنتج ذاته. وبشكل عام يظهر أن روسيا باتت شريكا اقتصاديا للمغرب، إذ انتقلت صادراتها بين يناير 2021 ويناير 2022 بنسبة 59.6 في المائة وفق المصدر ذاته.

ويؤكد الممثل التجاري الروسي لدى المغرب أرتيوم تسينامدزغفراشفيلي هذا التطور، إذ صرّح لوكالة «تاس» الروسية، شهر شتنبر الماضي، أن الصادرات الروسية نحو المغرب تضاعفت على أساس سنوي ووصلت إلى أكثر من 950 مليون دولار، وذلك بناء على نتائج النصف الأول من عام 2022، وصار المغرب هو ثالث سوق لروسيا باتت شريكا اقتصاديا للمغرب، إذ انتقلت صادراتها بين يناير 2021 ويناير 2022 بنسبة 59.6 في المائة وفق المصدر ذاته.

ويؤكد الممثل التجاري الروسي لدى المغرب أرتيوم تسينامدزغفراشفيلي هذا التطور، إذ صرّح لوكالة «تاس» الروسية، شهر شتنبر الماضي، أن الصادرات الروسية نحو المغرب تضاعفت على أساس سنوي ووصلت إلى أكثر من 950 مليون دولار، وذلك بناء على نتائج النصف الأول من عام 2022، وصار المغرب هو ثالث سوق لروسيا باتت شريكا اقتصاديا للمغرب، إذ انتقلت صادراتها بين يناير 2021 ويناير 2022 بنسبة 59.6 في المائة وفق المصدر ذاته.

وحتى نقف على المسار التصاعدي لواردات النفط المغربية القادمة من روسيا، اعتمدنا مصدرا آخر من المصادر المتخصصة ذات المصداقية، ويتعلق الأمر ببيانات «فورتيكسا» المتخصصة في أرقام وإحصائيات تجارة النفط والغاز المنقولة عبر البحر، والتي اعتمدتها وكالة «بلومبرغ» الأمريكية بخصوص أرقام مبيعات المنتجات النفطية الروسية.

واستنادا إلى هذا المصدر، وخلال الفترة ما بين يناير 2022 ويناير 2023، نلاحظ أن كميات الديزل الروسي القادمة إلى المغرب تطورت بشكل ملحوظ، ففي فبراير 2022 كانت في حدود 8100 برميل، وانخفضت إلى 1900 برميل في مارس ثم ارتفعت مرة أخرى إلى 7800 برميل في أبريل وإلى 12.000 برميل في ماي، لتختفي تماما في يونيو ويوليوز وغشت.

والملاحظ أن هذه الكميات ستعود لترتفع انطلاقا من شتنبر، بعد أن أعلنت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي موافقتها على فرض حظر تدريجي على تلك الصادرات بما يشمل النفط الخام والمنتجات النفطية الروسية التي تصل إلى الاتحاد الأوروبي بحرا، وكذا موافقة مجموعة الدول السبع الكبرى على دراسة فرض سقف لتقليل عائدات موسكو من بيع النفط الخام.

وهكذا، تكشف بيانات «فورتيكسا» أن المغرب استقبل في شتنبر 30.300 برميل من الديزل الروسي عبر البحر، ثم في أكتوبر توصل بـ23.000 برميل، وبـ 30.600 برميل في نونبر، وارتفع هذا الرقم إلى 31.700 في دجنبر، لكن الكمية الأكبر كانت في يناير 2023 وبلغت 68.400 برميل، وهو الشهر الذي سبق دخول العقوبات الجديدة حيز التنفيذ، وخلاله سجلت عائدات روسيا من النفط والغاز أدنى مستوياتها منذ غشت 2020.

وحتى نقف على مدى اعتماد المغرب على النفط الروسي خلال الأشهر الماضية، سننطلق من معطيات «فورتيكسا» المعتمدة من «بلومبرغ»، والتي تهم الفترة ما بين 1 يناير 2022 و1 يناير 2023، لكن هذه المرة سنركز على مختلف مصادر الديزل الذي وصل إلى المغرب، وهي موزعة على روسيا والمملكة العربية السعودية وإسبانيا وإيطاليا ولاتفيا ودول أخرى.

ففي 1 يناير من سنة 2022 جلب المغرب 82.000 برميل من السعودية و52.700 برميل من إسبانيا، وفي 1 فبراير وصل إلى المملكة المغربية 50.200 برميل من السعودية و41.800 برميل من إسبانيا و21.200 برميل من إيطاليا، أما روسيا فلم يجلب منها المغرب سوى 8100 برميل، وإلى حدود فاتح غشت 2022 كان إجمالي الواردات المغربية من روسيا يتراوح بين 0 برميل كحد أدنى و12.000 ألف برميل كحد أقصى، والتي سُجلت في 1 ماي 2022.

وسيبرز الديزل الروسي ضمن أكثر المنتجات النفطية التي تصل إلى الموانئ المغربية، انطلاقا من 1 شتنبر 2022، حين حل ثانيا بـ30.300 برميل سنة 2022، بعد الديزل القادم من السعودية بـ 47.100 برميل وقبل القادم من إسبانيا بـ24.900 برميل، أما في 1 نونبر 2022 فسيتقدم المنتج الروسي إلى المرتبة الأولى بـ 30.600 برميل، متفوقا على الصادرات السعودية بـ23.100 برميل والإسبانية بـ19.600 برميل، وكذا القادمة من لاتفيا ودول أخرى.

> **يشير مرصد التعقيد الاقتصادي (OEC) إلى أن المغرب استورد عام 2020 من روسيا ما قيمته 114 مليون دولار من البترول المكرر، أي ما نسبته 8.45 في المئة من مجموع الصادرات الروسية نحو المغرب، بينما استورد شهر يناير 2022، أي قبل الغزو الروسي، ما قيمته 12.9 مليون دولار من المنتج ذاته. وبشكل عام يظهر أن روسيا باتت شريكا اقتصاديا للمغرب، إذ انتقلت صادراتها بين يناير 2021 ويناير 2022 بنسبة 59.6%**

وفي دجنبر 2022 سيعود الديزل السعودي للصدارة بـ 54.100 برميل، لكن من ارتفاع الكميات القادمة من روسيا التي حلت ثانية بـ31.700 برميل، أما في فاتح يناير 2023 فسيبدأ الفارق بين الديزل الروسي والواردات المغربية من المادة نفسها القادمة من دول أخرى، بالاتساع بشكل كبير جدا، فموانئ المملكة استقبلت خلال شهر 68.400 برميل قادمة من موسكو، مقابل 28.400 برميل من الديزل السعودي، و19.300 برميل من إيطاليا و18.500 برميل من إسبانيا و7300 برميل من لاتفيا و11.400 من دول أخرى.

> لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: **بكم يشتري المغرب النفط الروسي**، وهل هناك فرق كبير بين المواد النفطية الروسية ونظيرتها القادمة من دول أخرى؟

على المستوى الرسمي، لم تعطِ الحكومة المغربية أي جواب واضح حول كميات النفط الروسي التي وصلت إلى المغرب، ولا عن الشركات التي تستوردها وأسعارها وهوامش الربح المحققة من خلال بيعها في السوق الوطنية، لكننا لجأنا إلى موقع متخصص هو Oil Price، للحصول على نظرة واضحة حول الأسعار بمقارنة المصدرين الرئيسيين لواردات النفط المغربية خلال سنة 2022 وبداية سنة 2023، ويتعلق الأمر بالمملكة العربية السعودية وروسيا.

فبداية من شهر شتنبر الماضي، التي شهدت فيها واردات النفط الروسي إلى المملكة ارتفاعا كبير، نجد أن ثمن خام الأورال وصل في 26 شتنبر 2022 إلى 62,40 دولارا للبرميل، وفي اليوم نفسه كان سعر العربي الخفيف السعودي هو 89 دولارا للبرميل.

أما في 19 أكتوبر 2022، فكان سعر النفط الروسي 67,29 دولارا للبرميل كأقل سعر في هذا الشهر، في حين وصل سعر العربي الخفيف السعودي إلى 91,19 دولار للبرميل في اليوم نفسه، وفي 12 دجنبر 2022 فوصل سعر النفط الروسي إلى 49,61 دولارا للبرميل، مقابل 75,72 دولارا بالنسبة للنفط السعودي.

واستمر البون الشاسع بين سعر النفط الروسي ونظيره السعودي حتى خلال الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 2023، ففي 6 يناير 2023 تدنى إلى 49,57 دولارا للبرميل مقابل 77,09 دولارا بالنسبة للنفط السعودي، ثم تدنى الأورال الخام الروسي في 6 فبراير إلى 48,83 دولارا، مقابل 78,89 دولارا للعربي الخفيف، وعاد المُنتج الروسي للارتفاع قليلا في الشهر الماضي حيث وصل إلى حده الأدنى في 13 مارس بـ 51,13 دولارا، مقابل 83,38 دولارا في اليوم النفسه بالنسبة للمُنتج السعودي.

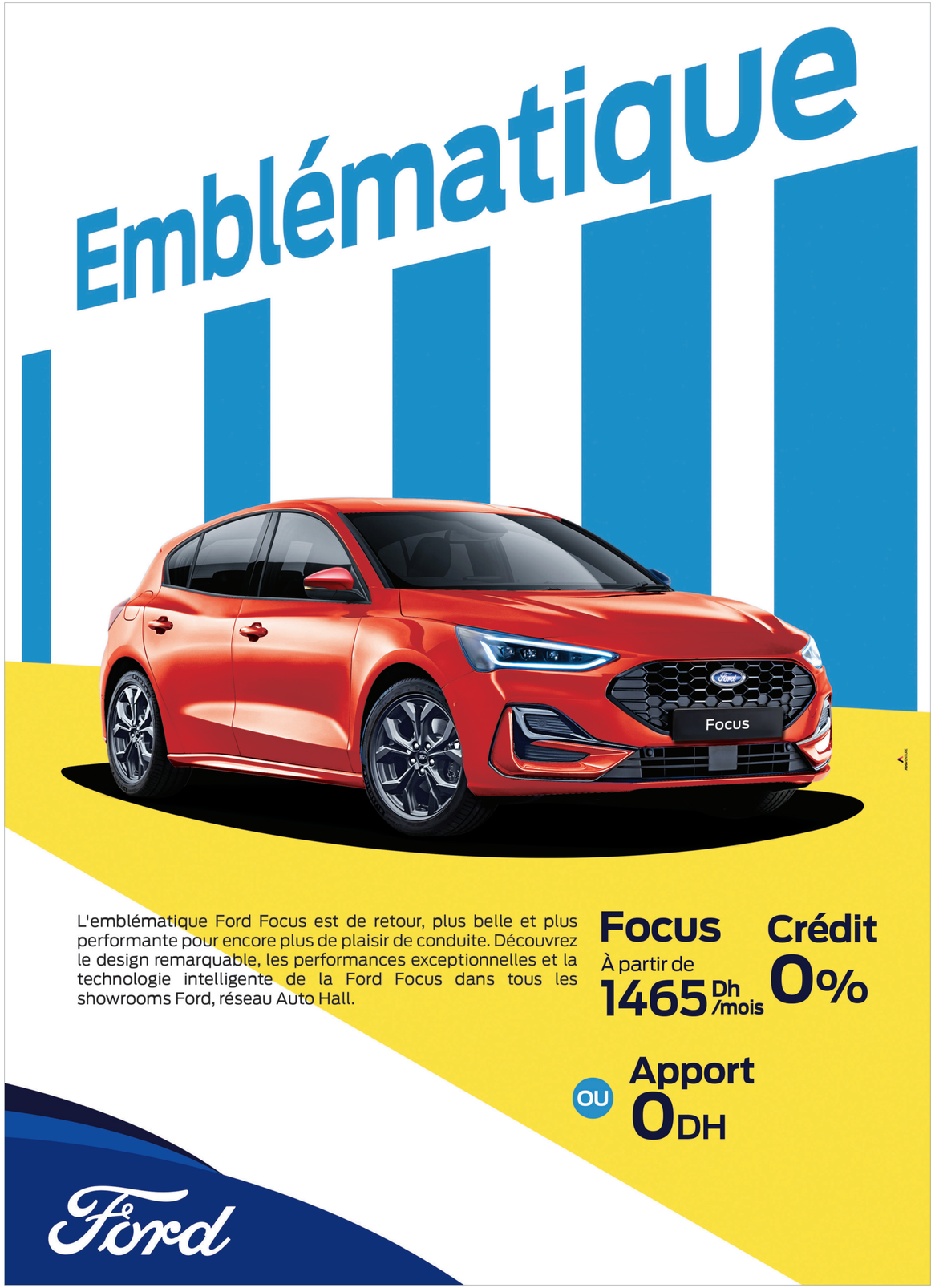

هل يتم تبييض النفط الروسي في المغرب؟

تطرح هذه الكميات الكبيرة من النفط الروسي القادمة إلى المغرب أسئلة عن مصيرها، خصوصاً أنها كميات ضخمة. وتزامن هذا الاستيراد الكبير، الذي يهم كذلك تونس، مع تنامي تصدير البلدين للمنتجات النفطية رغم أنهما ليسا بمنتجين للنفط، وفق ما أكدته صحيفة «وول ستريت جورنال»، ما يثير عدة تساؤلات حول إذا ما كان يتم تصدير النفط الروسي من البلدين إلى الخارج، بما يتيح تغيير المصدر النهائي من روسيا إلى المغرب وتونس، ويتيح سواء للطرف الأصل، أي روسيا، أو الطرف المصدر أي المغرب وتونس، أو الطرف المستورد النهائي، وهي دول غربية، الالتفاف على قرار العقوبات الغربية على النفط الروسي الذي قرّرت جلّ الدول الغربية وقف استخدامه.

ويبرز ديكسي غروب في حديثه لـ«الصحيفة» أن شمال إفريقيا بات مكاناً لتحويل النفط الروسي إلى مشتقات نفطية أخرى، ويشير إلى أنه قبل ومباشرة بعد الحظر الأوروبي على النفط الروسي، تم تسجيل ارتفاع صادرات المنتجات النفطية الروسية إلى المغرب، أحد كبار المستوردين في القارة، بشكل أكبر من الجزائر وتونس ومصر، ويتحدث المركز عن وجود تقارير عن استخدام موانئ مثل ميناء سبتة للشحن العابر نحو موانئ أخرى.

ويضيف المركز أنه إذا كان الاطلاع على ميزان السوق شفافاً، فإنه يمكن التأكد من فرضيات تغيير منشأ النفط، لكن بشكل عام، فمزج النفط الروسي مع نفط آخر لأجل إخفاء مصدره وتصديره لأوروبا هو انتهاك لنظام العقوبات الأوربية، لكن هناك طرق أخرى يتم اللجوء إليها لا تعدّ انتهاكاً للقانون، ومن ذلك تكرير النفط الروسي (الإمكانية غير متاحة في المغرب بسبب توقف مصفاة لاسامير عن العمل) كما تفعل الهند، والإمكانية متوفرة كذلك في تركيا ومصر.

وكان الاتحاد الأوروبي قد أصدر إشعاراً إلى المتعاملين في قطاع النفط، شهر غشت الماضي، تحت رقم (C/2022 296/05)، يؤكد فيه أن على من يستوردون النفط ومنتجاته «**اتخاذ كل الخطوات اللازمة لضمان عدم استيراد أيّ نفط خام روسي خاضع للعقوبات، حتى ولو كان ممزوجاً مع محتوى نفطي آخر هو الأكثر، قادم من بلد ثالث إلا إذا كان يمكن إثبات هذه الحصة القادمة من البلد الآخر بوضوح**»، ويطالب الاتحاد بأن يعلن المستوردون بصراحة على شحنات النفط المستوردة أنها لا تحتوي على أيّ نفط روسي.

«**هناك بالفعل مجهود من قبل الوسطاء لمحاولة إخفاء أصول النفط والغاز الطبيعي الروسي وإعادة بيعه في الأسواق الأوروبية أو الدولية. الوسطاء يكسبون المال ويواصلون تمويل الحرب الروسية في أوكرانيا**»، تقول أغنيا غريغاس لـ«الصحيفة» دون أن تسمي أيّ دولة.

> «هناك بالفعل مجهود من قبل الوسطاء لمحاولة إخفاء أصول النفط والغاز الطبيعي الروسي وإعادة بيعه في الأسواق الأوروبية أو الدولية. الوسطاء يكسبون المال ويواصلون تمويل الحرب الروسية في أوكرانيا»
>
> أغنيا غريغاس لـ «لصحيفة»

«**الكمية التي تستودرها دول شمال إفريقيا هي أكثر بكثير مما تأخذه في أسواقها الداخلية**»، يقول فيكتور كاتونا، محلل في شؤون النفط لدى kpler وهي منصة للبيانات التجارية، مرجحا في حديثه لصحيفة «وول ستريت جورنال» أن يعود جزء من المنتجات النفطية الروسية التي وصلت إلى هذه الدول إلى أوروبا، فيما يضيف أندرياس إكونومو، محلل من معهد أكسفورد لدراسات الطاقة: «إذا كانت شحنة تحمل 51 بالمئة (من الصادرات النفطية) من المغرب و49 بالمئة من روسيا، فكيف يمكن تقنين الأمر؟»

> «الكمية التي تستودرها دول شمال إفريقيا هي أكثر بكثير مما تأخذه في أسواقها الداخلية».
>
> فيكتور كاتونا، محلل في شؤون النفط لدى kpler

في حوار خاص مع «الصحيفة»

مدير أبحاث مجموعة «ديسكي غروب» الأوكرانية للتفكير في سياسة الطاقة والمعلومات والأمن : روسيا تصدر نفطها عبر «أسطول الظل» للالتفاف على العقوبات والمغرب يعد أكبر مستورديه

في حوار خاص مع رومان نيتسوفيتش مدير أبحاث في ديكسي غروب، وهي مجموعة تفكير يوجد مقرها في العاصمة الأوكرانية «كييف»، وتخصصها البحث في سياسة الطاقة والمعلومات والأمن، أكد هذا الأخير أن روسيا عمدت إلى إنشاء ما يمسى بـ«أسطول الظل» لتصدير نفطها إلى العديد من الدول من بينها المغرب من أجل الالتفاف على العقوبات المفروضة عليها بسبب حربها على أوكرانيا، و «إضفاء الشرعية» على نفطها عن طريق مزجه بـ «نفط ثانٍ» ثم نقله إلى وجهات أخرى.

رومان نيتسوفيتش
مديـر أبحـاث فـي ديكسـي غـروب

- **أظهرت بيانات مركز الصحافة الاستقصائية التشاركية أن المغرب استورد أكثر من 763 ألف طن من النفط من روسيا عام 2022 بعد غزو أوكرانيا. هل تعتقدون أن روسيا نجحت في إيجاد وجهات جديدة مثل المغرب لنفطها بعد العقوبات الغربية؟**

في الواقع، تحاول روسيا تجاوز القيود الغربية المتعلّقة بتسقيف السعر، أي أن تبيع نفطها في الأسواق العالمية وفق أسعارها وليس وفقًا لشروط الحد الأقصى للسعر. لهذا الغرض، أنشأت «أسطول الظل» الخاص بها من الناقلات القديمة، كما باتت تبحث عن طرق أخرى لـ «إضفاء الشرعية» على إمدادات النفط الخام، عن طريق مزج هذا النفط (مع نفط آخر من وجهات أخرى) وكذلك نقل الشحنات من سفينة إلى أخرى وما إلى ذلك.

- **هل لديك أي فكرة عن مقدار ما تبيعه روسيا من نفطها إلى الدول الإفريقية؟ على الأقل إن كان هو نفس السعر سواء قبل غزو أوكرانيا، أو أنه ارتفع أو تراجع؟ سؤالي مبني على حقيقة أن أسعار الديزل والبنزين في المغرب أعلى بنسبة تفوق 70 بالمئة في يناير 2023 مقارنة بشهر يناير 2022؟**

> في الواقع، تحاول روسيا تجاوز القيود الغربية المتعلّقة بتسقيف السعر، أي أن تبيع نفطها في الأسواق العالمية وفق أسعارها وليس وفقًا لشروط الحد الأقصى للسعر. لهذا الغرض، أنشأت «أسطول الظل» الخاص بها من الناقلات القديمة

أصبحت شمال إفريقيا مكانًا «يتحول» فيه النفط الروسي إلى نفط من أصل آخر أو منتجات أخرى مكررة. وثقنا قبل حظر الاتحاد الأوروبي وبعده مباشرة، وجود زيادة في المعروض من الخام الروسي إلى مصر، بينما ارتفعت صادرات المنتجات النفطية الروسية إلى المغرب (أحد أكبر المستوردين لهذا النفط)، وبشكل أقل تونس ومصر والجزائر. أيضاً، هناك تقارير عن استخدام موانئ مثل ميناء سبتة للشحن العابر إلى وجهات أخرى.

- **يُجادل بعض الخبراء بأن أسعار الديزل والبنزين القادم من روسيا أعلى لأن تكاليف التأمين والنقل أصبحت الآن أعلى من ذي قبل. ما رأيكم؟**

كلما كانت الخدمات اللوجستية أطول وأكثر تعقيدًا، ترتفع التكاليف. إذا كان لديك مسارات أطول وعمليات متعددة مثل عمليات النقل من سفينة إلى سفينة أو مزج النفط، فسيؤدي ذلك في النهاية إلى زيادة تكلفة الوقود.

ومع ذلك، ينبغي للمرء أن يأخذ في الاعتبار الحدود القصوى للأسعار المحددة للمنتجات البترولية الروسية (100 دولار أمريكي للبرميل للمنتجات البترولية «الممتازة» كالديزل، و45 دولاراً للمنتجات التي يتم تداولها بخصم كزيت الوقود). تعكس هذه الحدود القصوى ديناميكيات السوق، لذلك لا يسع المرء إلا أن يتساءل عما إذا كان بيع المنتجات البترولية مع لوجستيات أكثر تعقيدًا سيكون منطقيًا لروسيا مقارنة بالبيع في ظل نظام تسقيف السعر. التفسير الوحيد هو أنه من خلال مثل هذه العمليات، تهدف روسيا إلى التحايل على العقوبات وإيجاد الطريق لمنتجاتها إلى الأسواق التي فقدتها، خصوصا دول الاتحاد الأوروبي.

- **هناك فرضية أن النفط الروسي يتم تصديره إلى المغرب وتونس، ومن هذين البلدين يتم شحنه إلى إسبانيا وتركيا، لذلك لا يمكن تحديد المصدر الأول كما تفترض صحيفة وول ستريت. ماذا تعتقد؟**

يمكن التأكد من صحة هذه الافتراضات أو عدم صحتها إذا تم إلقاء نظرة على ميزان السوق، ولهذا نطالب دوما بالشفافية. يجب على الحكومات والشركات الإفصاح بشكل منتظم عن مصدر النفط والمنتجات البترولية المورّدة سواء في السوق المحلية أو للصادرات.

ما هو مؤكد أن مزج النفط الروسي مع نفط آخر لإخفاء مصدره يعدّ انتهاكاً لنظام العقوبات ويجب أن يواجه بالرد المناسب. الأمر نفسه ينطبق على خلط المنتجات الزيتية. ومع ذلك، إذا تم تكرير النفط الروسي في دولة أخرى، يمكن للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة استيراد المنتجات البترولية المعالجة من هذا النفط المكرر دون قيود، حيث لا يعتبر ذلك انتهاكاً للعقوبات. سمح مثل هذا النهج للهند بأن تصبح مركزاً رئيسياً لتكرير النفط الروسي، ويمكن لدول أخرى تمتلك قدرات تكريرية أن تختار النهج ذاته.

> أصبحت شمال إفريقيا مكانًا «يتحول» فيه النفط الروسي إلى نفط من أصل آخر أو منتجات أخرى مكررة.

لماذا تُخفي حكومة أخنوش الحقيقة بخصوص واردات النفط الروسي؟

الصحيفة من الرباط

رغم أن الأسئلة المتعلقة بالنفط الروسي القادم إلى المغرب واضحة وسهلة ولا لُبس فيها، وتتعلق أساسا بالكميات التي يتم استيرادها والجهات التي تقوم بذلك، بالإضافة إلى سعرها وتكلفة شحنها وتخزينها، إلا أن الحكومة التي يترأسها عزيز أخنوش، مالك شركة «أفريقيا» للمحروقات، تتعامل مع الأمر بمزيج من التجاهل والمراوغة، لتبدو وكأنها تُخفي شيئا ما.. شيءٌ قد يُفسر لماذا أسعارُ المحروقات مرتفعة في الوقت الذي تتفق فيه مختلف المؤشرات الدولية على أن المغرب هو أحد المشترين الرئيسيين للمواد النفطية الروسية الرخيصة.

وطاردت الأسئلة مصطفى بايتاس، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، إلى الندوة الصحفية التي تلت اجتماع المجلس الحكومي بتاريخ 2 مارس 2023، بعد أيام من حديث صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية عن أن المغرب استورد خلال الشهرين الأولين من سنة 2023 ما مجموعه 3,2 مليون برميل من الغازوال الروسي، بواقع مليوني برميل شهر يناير و1,2 مليون برميل شهر فبراير، بعد أن كان قد استورد منه 600 ألف برميل فقط طيلة سنة 2021.

لكن جواب بايتاس بدا مرتبكا وموجزا لدرجة مُخلة بالمعنى، حين قال إن واردات المغرب من روسيا ظلت دائما في حدود 10 في المائة، وأنها وصلت إلى 9 في المائة سنة 2022 وقبلها 5 في المائة سنة 2021 و9 في المائة سنة 2020، لكنه لم يتحدث لا عن أسعار الاستيراد ولا عن كمياته بالطن أو البرميل، ولا الجهات التي تقوم بذلك، والأهم من هذا هو أنه لم يكلف نفسه عناء توضيح تأثيرات ذلك على أسعار المحروقات بالمغرب، التي لا تزال مرتفعة لدى مختلف الموزعين.

وفي ظل العقوبات المفروضة من طرف القوى الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكندا واليابان والاتحاد الأوروبي، على واردات النفط الروسي، التي تمنع استيراده عن طريق البحر بسعر أعلى من 60 دولارا للبرميل، تحت طائلة معاقبة شركات النقل والتأمين، فإن أسعار هذه المادة تراجعت بشكل ملحوظ في السوق الدولية، لكن مع ذلك لا تزال الحكومة مصرة على ربط ثمن بيع البنزين والغازوال في المغرب بأسعار بورصة روتردام.

وتشكل أرقام بورصة روتردام، مرجعا في تحديد قيمة استيراد وتصدير السلع في الوضع العادي، باعتبار ميناء المدينة الهولندية النقطة المركزية في عمليات شحن السلع بحرا، هذا في الحالات العادية، لذلك فإن مبررات الحكومة تستند على أسعار النفط القادمة من دول أخرى لا تخضع حاليا لأي عقوبات دولية، في حين تغض الطرف عن سعر النفط الروسي الذي تدنى إلى أقل من 50 دولارا للبرميل (سعر خام الأورال بتاريخ 14 مارس 2023 حسب موقع oilprice.com) على الرغم من كونه أضحى لاعبا أساسيا في سوق المحروقات الوطني.

ولا يبدو تعامل الحكومة مع هذا الملف منطقيا، خصوصا من طرف وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، ليلى بنعلي، فالمسؤولة الأولى عن قطاع الطاقة بالمغرب لم تُدل بأي معلومة بخصوص حجم واردات النفط الروسي، كما لم تُقدم أي تفسير لاستمرار ارتفاع أسعار البنزين والغازوال في مختلف محطات البيع في الوقت الذي تتدفق فيه الصادرات الروسية على المملكة، لدرجة أنها حينها سُئلت عن قضية الأسعار خلال جلسة الأسئلة الشفوية بمجلس النواب، بتاريخ 6 فبراير 2023، أجابت بأن هذا الأمر لا يدخل ضمن اختصاصاتها.

وبدا تعامل بنعلي مع هذا الموضوع كما ولو أن الحكومة تحاول «مراوغة» الأسئلة التي لا يطرحها الشارع فقط، بل المشرعون أيضا من خلال البرلمان، لدرجة أن رئيس الفريق الحركي، إدريس السنتيسي، استغرب غياب مبدأ «التضامن الحكومي» في الإجابة عن الأسئلة التي يطرحها النواب، مشددا على أن الأمر يتعلق «بضرورة تقديم الحكومة لتفسيرات لتلك الأسعار المرتفعة، لأن تهربها من الجواب يعني أن هناك مشكلة».

وتبعا لذلك، قام الفريق الحركي بمجلس النواب، بمراسلة رئيس لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة، من أجل مطالبته باستدعاء بنعلي إلى اجتماع اللجنة لمساءلتها حول موضوع النفط الروسي، مطالبا بتقديم توضيحات حول «الملابسات» التي شابت عملية الاستيراد، مبرزا أن الحكومة لم تقدم التوضيحات اللازمة للرأي العام.

حاولت «الصحيفة» أيضا التواصل مع وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، وبناء على جواب تلقيناه من الكتابة الخاصة للوزيرة على مراسلتنا قمنا بتوجيه استفساراتنا كتابة بما يتضمن أسئلة حول النفط الروسي وسعره وما يتعلق بثمن بيعه في السوق الوطني، لكن الوزارة بعد توصلها تراجعت عن تقديم أي إجابات في الموضوع.

أسعار النفط تراجعت بشكل ملحوظ في السوق الدولية، لكن مع ذلك لا تزال الحكومة مصرة على ربط ثمن بيع البنزين والغازوال في المغرب بأسعار بورصة روتردام.

وجاء في المراسلة الموقعة من رئيس الفريق، إدريس السنتيسي، أنه في ظل ما أصبح يعرف بقضية الغاز الروسي، وأمام التساؤلات الكثيرة حول هذه القضية من قبل الرأي العام الوطني، ونظرا لكون الحكومة لم تقدم توضيحات وافية وشافية حول هذا الموضوع، والخروج بموقف واضح لإزالة اللبس بكل وضوح وشفافية، فإن الفريق الحركي يتقدم إليكم بطلب استدعاء وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة إلى اللجنة».

في طنجة والشرق والصحراء.. الموانئ، كنز المغرب الاستراتيجي الذي تفطنت له المملكة بعد أن غفلت عنه طويلا

الصحيفة – حمزة المتيوي

مع بداية الألفية الجديدة، بدا واضحا أن المغرب انتبه إلى الوقت الكثير الذي ضيعه منذ الاستقلال فيما يتعلق بالاستفادة اقتصاديا واجتماعيا من موقعه الجغرافي، وخاصة إطلالته البحرية المتوسطية والأطلسية التي مكنته من شريط ساحلي يتجاوز طوله 3500 كيلومتر.

وتفطنت المملكة إلى الفرص الاستثمارية الكبيرة التي تُفوتها في أقاليم الشمال والجنوب والشرق، لذلك كانت البداية بميناء طنجة المتوسطي الذي أضحى، في غضون عقد ونصف، أحد أهم الأوراش الاقتصادية الكبرى مُشَكِّلا منجما للعملة الصعبة، لتتجه الأنظار نحو مواقع أخرى منسية في الريف والصحراء وغيرها، والتي يُنتظر أن تُعزز قريبا الحضور الاقتصادي المغربي في إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط.

ومن أجل ذلك نهج المغرب استراتيجية وطنية تقوم على 6 أقطاب مينائية موزعة على 15 مدينة، تساعد على إحداث استراتيجية جهوية يلعب فيها ميناءً كبير دورا محوريا فيما يتعلق بإعداد التراب وتطبيق الاستراتيجيات القطاعية، بينما تلعب الموانئ الأخرى دورا مكملا أو قائما على التخصص، وذلك وفق ما أعلنت عنه وزارة التجهيز.

المركب المينائي طنجة المتوسط

لم يكن أشد المتفائلين يعتقد، مع بداية أشغال ميناء طنجة المتوسطي الأول سنة 2004، أن هذا المشروع سيتحول إلى أحد أضخم وأهم المركبات المينائية في العالم، وسيكون الرقم واحد في إفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط على مستوى الطاقة الاستيعابية للحاويات، وذلك بعد افتتاح الميناء المتوسطي الثاني سنة 2019. وأضحى المركب أحد المكونات الرئيسية للاقتصاد الوطني بمنطقة مينائية تبلغ مساحتها 1000 هكتار ومنطقة صناعية من 5000 هكتار، وباستثمارات وصلت إلى 8,1 مليار أورو موزعة على المرافق والخدمات المينائية وصناعة السيارات وصناعة الطيران والصناعات الغذائية واللوجيستيك والنسيج والإلكترونيك والقطاع شبه الطبي.

ويوفر المركب المينائي 75 ألف منصب شغل ويحتضن 900 مقاولة، ويبلغ إجمالي صادراته الصناعية 7,3 مليار أورو، كما أنه يستقبل سنويا 9 ملايين حاوية و7 ملايين مسافر ومليون سيارة و700 ألف حافلة، وهي أرقام جعلته يتجاوز موانئ عريقة مثل مارسيليا في فرنسا وجنوى في إيطاليا، بالإضافة إلى حسم المنافسة لصالحه مع موانئ الجزيرة الخضراء وبرشلونة وبلنسية في إسبانيا.

وبالإضافة إلى ميناءي طنجة المتوسط 1 و2 الذي يتوفر كل واحد منهما على محطتين عملاقتين للحاويات، يضم المركب ميناء للركاب ومنطقة حرة لوجيستية ومركزا للأعمال مخصصا لاستقبال الشركات وتحديد أماكن الأنشطة، إلى جانب محطة للسيارات تتسع لمليون وحدة ومحطة للمحروقات بسعة 15 مليون طن ومحطة للسلع المتنوعة مساحتها 5 هكتارات وقادرة على معالجة 899 ألف طن من البضائع المتنوعة.

وفي أواخر نونبر الماضي، قالت السلطة المينائية لطنجة المتوسط إنها حققت رقم معاملات قيمته 2,35 مليار درهم عند متم شتنبر من سنة 2022، ليسجل ارتفاعا بنسبة 11 بالمئة مقارنة بالفترة نفسها خلال العام 2021، مضيفة في بلاغ لها، أن الاستثمارات بلغت من جهتها 544 مليون درهم، وتتعلق خصوصا بالبنيات التحتية والطرق ومختلف الشبكات، وكذا البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات. وتأكيدا للانتعاش الكبير الذي عرفه الميناء الأول بالمملكة، كشف البلاغ أنه تمت معالجة ما يعادل 84 مليون طن من السلع عند متم الأشهر التسعة الأولى من العام 2022، بينما تمت معالجة ما يعادل 28 مليون طن منها خلال الفصل الثالث من السنة نفسها.

ميناء الناظور غرب المتوسط

يمثل مشروع ميناء «الناظور غرب المتوسط»، الذي انطلقت المرحلة الأولى من أشغاله في 2016 وستنتهي المرحلة الأخيرة منها في 2030، خطوة جديدة في الاستراتيجية المينائية الوطنية في شقها المتعلق بالواجهة المتوسطية، إذ بعد النجاح الكبير لمشروع ميناء طنجة المتوسطي الأول وافتتاح الميناء المتوسطي الثاني، ينتظر أن تحكم المملكة قبضتها على أقصى غرب المتوسط عبر الميناء الجديد.

وكلفت المرحلة الأولى من المشروع، التي انتهت سنة 2020، أكثر من 10 ملايير درهم لإنشاء حاجزين الأول يمتد على طول 4200 مترا والثاني يبلغ طوله 1200 متر، بالإضافة إلى 3 أرصفة تبلغ طاقتها الاستيعابية 25 مليون طن، ومحطة لمعالجة الحاويات بعمق 18 مترا وطول 1520 متر، ثم رصيف للفحم الحجري بطول 360 مترا سيمكن الميناء من استقبال 7 ملايين طن من هذه المادة، ليتفوق بذلك على ميناء الجرف الأصفر، وأصبح الميناء يتوفر في مرحلته الأولى أيضا على رصيف بطول 320 مترا وبعمق 16 مترا ونصف المتر، وبقدرة استيعابية تبلغ 3 ملايين طن، سيكون مخصصا لاستقبال المواد المختلفة.

وفي سنة 2021، قالت شركة ميناء الناظور غرب المتوسط إن المركب المينائي سيحتوي أيضا على محطة للمحروقات مع 3 مراكز للمواد البترولية بعمق 20 مترا، ومحطة خاصة بالفحم برصيف يصل طوله إلى 360 مترا وبعمق يصل إلى 20 مترا، ومحطة للأنشطة المختلفة، ورصيف مخصص للشاحنات ورصيف للخدمات، ومن حيث القدرة السنوية، ستتيح هذه البنية التحتية إمكانية معالجة 3 ملايين حاوية من حجم 20 قدما، مع إمكانية زيادة هذه السعة بمقدار 2 مليون حاوية إضافية، بالإضافة إلى 25 مليون طن من المحروقات، و7 ملايين طن الفحم، و3 مليون طن من مختلف البضائع.

غير أن مستقبل الميناء يبدو أكثر إشراقا، وفق الأرقام التي سبق أن أعلنتها وكالة «الناظور غرب المتوسط» الموكول لها إدارة وتدبير هذه المنشأة، فمع انتهاء المرحلة الأخيرة من الأشغال في 2030 سيكون قادرا على استيعاب 50 مليون طن من المواد النفطية وسيستقبل 12 مليون حاوية، ما سيجعله أحد أكبر موانئ حوض البحر الأبيض المتوسط، علما أن وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك في الحكومة السابقة أعلنت أن بدأ التشغيل سيكون هو سنة 2024. وتوضح أرقام المشروع البعيد عن الحدود الجزائرية بنحو 70 كيلومترا فقط، أنه سيكون منافسا جديا آخر للموانئ الأوروبية، خاصة الموجودة في فرنسا وإسبانيا وإيطاليا، فـ30 في المائة من السفن التي تحمل المواد البترولية المخصصة للتوزيع والتخزين ستمر من أمامه، بالإضافة إلى مجاورته لـ40 في المائة من الخطوط البحرية التي تمر منها سفن الحاويات، ما دفع المغرب إلى بدء مشاريع جلب هذه المعاملات إلى مينائه المتوسطي الجديد.

ميناء الداخلة.. بوابة المملكة على إفريقيا

لن يكون ميناء الداخلة الأطلسي الجديد آلية أخرى لتنمية الأقاليم الجنوبية للمغرب وعنصر تثبيت للسيادة المغربية على الصحراء فقط، ولكنه سيشكل أيضا، وفق ما تم إعلانه رسميا في أعقاب المجلس الحكومي ليوم 5 شتنبر 2019، دعما للأهداف الجيوستراتيجية للمغرب المتعلقة بالانفتاح على القارة السمراء، فهذا الميناء سيكون الأقرب إلى دول إفريقيا جنوب الصحراء.

وسيُكلف هذا الميناء، الذي يدخل في إطار برنامج النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية الذي أعطى انطلاقته الملك محمد السادس في خطابه بمدينة العيون بمناسبة الذكرى الأربعين لانطلاق المسيرة الخضراء سنة 2016، مبلغ 12,4 ملايير درهم، تهم إحداث مجموعة من الفضاءات بالصيد البحري والصناعات التحويلية والطاقة والمناجم، إلى جانب مرافق للتجارة والسياحة. وتعرف المرحلة الأولى من المشروع إنشاء جسر للعبور بطول 1800 متر وحواجز وقائية بطول 5430 مترا، إلى جانب ميناء تجاري يتضمن رصيفا للحاويات بطول 280 متر وعمق 16 مترا، وأرصفة متعددة الاختصاصات بطول 370 مترا طولي وبعمق 16 مترا، بالإضافة إلى محطة للنفط بطول 150 مترا وعمق 10 أمتار، ورصيف مخصص للخدمات يبلغ طوله 100 متر وعمقه 10 أمتار.

ويتضمن الشطر الأول مشروع بناء ميناء للصيد البحري يتضمن أرصفة لتزويد السفن بالوقود وأرضية مزودة بمواقف السيارات وأرصفة للنزول وأخرى مخصصة لإصلاح السفن، وتبلغ مساحة رصيف الورش وحده 180 مترا وتمتد أراضيه على مساحة 5,8 هكتارات.

ووفق أحدث المعطيات الصادرة عن وزارة التجهيز والماء، سيتكون الميناء، الذي يُنتظر أن يُدشن سنة 2029، من حوض التجارة الذي يتضمن 675 متر من الأرصفة بعمق 16 متر، بالإضافة إلى 185 متر من أرصفة الخدمات، ومحطة مخصصة للمحروقات، ورصيف مخصص لسفن العربات على طول 45 متر، إضافة إلى 30 هكتار من الأراضي المسطحة.

لن يكون ميناء الداخلة الأطلسي الجديد آلية أخرى لتنمية الأقاليم الجنوبية للمغرب وعنصر تثبيت للسيادة المغربية على الصحراء فقط، ولكنه سيشكل أيضا، وفق ما تم إعلانه رسميا في أعقاب المجلس الحكومي ليوم 5 شتنبر 2019، دعما للأهداف الجيوستراتيجية للمغرب المتعلقة بالانفتاح على القارة السمراء، فهذا الميناء سيكون الأقرب إلى دول إفريقيا جنوب الصحراء.

وسيعرف الميناء أيضا إنشاء حوض للصيد سيتكون من 28,8 هكتار من الأراضي المسطحة، و1662 متر من الأرصفة بعمق 12 متر، إلى جانب حوض لإصلاح السفن يتكون من 138 متر من الأرصفة بعمق 12 متر و8,6 هكتار من الأراضي المسطحة، وحوض خاص لرافعة السفن، كما أنه سيُشيد بمحاذاة منطقة اقتصادية تمتد على مساحة تقدر ب 1650 هكتارا، وتهدف إلى تقديم خدمات صناعية ولوجستية وتجارية عالية الجودة.

ميناء القنيطرة.. مشروع مؤجل

رغم كونه يدخل في الاستراتيجية المينائية الوطنية 2030، إلا أن مشروع ميناء القنيطرة الجديدة يعرف تباطؤا كبيرا وتأخرا في إنجاز معظم مرافقه، بعدما كان من المفترض أن تنتهي به الأشغال سنة 2013 ثم جرى تأجيلها إلى 2019، ولا زالت معظم الأوراش تنتظر الآن قُبلة الحياة التي ينتظر أن يقدمها لها مصنع «بيجو سيتروين» للسيارات.

وكانت الحياة قد عاودت الدَّب في أوصال المشروع مباشرة بعد افتتاح الملك محمد السادس لمصنع مجموعة «بي إس أ» التي تصنع السيارات الحاملة لعلامتي «بيجو» و«سيتروين» الفرنسيتين، بالمنطقة الصناعية المندمجة «أتلانتيك فريزون» شهر يونيو من سنة 2019، وهو المصنع الذي تبلغ طاقته الإنتاجية 100 ألف عربة ومحرك سنويا وسيشغل 4000 شخص، وسيكون مرتبطا بشكل وثيق بالميناء الجديد، لكن وتيرة إخراجه إلى حيز الوجود عادت للخمول مجددا.

و«ميناء القنيطرة الأطلسي» الذي من المفروض أن يكون حلقة وصل بين ميناء طنجة المتوسطي وميناءي الدار البيضاء والجرف الأصفر، والذي سيستقطب استثمارات متعلقة بصناعة السفن والصناعات البحرية الأخرى، احتاجَ أولا لإعادة عملية انتقاء الشركات المكلفة بإنجازه والتي ألغيت نتائجها سابقا بشكل مفاجئ بعد أن ظفرت بها 6 شركات سنة 2015.

وبتاريخ 18 يناير 2022، توصل وزير النقل واللوجيستيك، محمد عبد الجليل، بسؤال كتابي من فريق «الأصالة والمعاصرة» بمجلس النواب، المنتمي للأغلبية، عن طريق البرلماني محمد بن عطية، جاء فيه أن الوزارة عملت سنة 2016 في إطار الاستراتيجية الوطنية للموانئ في أفق 2030 على إطلاق طلب العروض المتعلق بإنجاز أشغال تشيد ميناء القنيطرة الأطلسي الجديد، باعتباره واجهة بحرية جديدة ستمكن لا محالة من تخفيف الضغط على ميناء البيضاء، الذي أصبح يشكل عبئا ماديا كبيرا على العديد من الشركات بجهة فاس مكناس بسبب بُعد المسافة. وتابعت المراسلة أن هذا العرض المينائي الجديد سيُشكل آلية للقرب بالنسبة لحركة النقل القادمة أو المتوجهة إلى المناطق الداخلية خاصة جهة فاس مكناس التي تأمل في تخفيض التكلفة اللوجيستية لمختلف الأنشطة بها، متسائلة عن دواعي إلغاء طلب العروض المذكور، والإجراءات التي ستتخذها الوزارة لإنجاز ميناء القنيطرة الأطلسي في أقرب الآجال.

لكن جواب الوزير الصادر بتاريخ 18 فبراير 2022، لم يحمل الكثير من التفصيل، مع إشارة ضمنية إلى أن الأمر يتعلق بمشكلة تمويلية بالخصوص، حيث أورد أن إلغاء طلب العروض بالانتقاء المسبق الذي جرى سنة 2016، تم تبعا لتوصية اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية، وذلك بسبب وجود عيب مسطري في هذا الأخير، مضيفا أن جميع الدراسات التقنية المتعلقة بميناء القنيطرة الأطلسي قد تم إنجازها، وتقوم مصالح الوزارة بالبحث عن السبل الكفيلة بتمويل هذا المشروع.

ماهي المكاسب والتحديات التي تواجه ملف المغرب، اسبانيا والبرتغال لتنظيم كأس العالم 2030 ؟

الصحيفة – عمر الشرايبي

للمرة السادسة تدخل المملكة المغربية عمار الرغبة في تنظيم كأس العالم، وهذه المرة بملف مشترك مع إسبانيا والبرتغال، يملك كل الحظوظ للفوز بشرف تنظيم «مونديال2030». فما هي التحديات التي يواجهها المغرب كبلد، والملف المشترك للفوز بشرف تنظيم مونديال قد ينظم لأول مرة بين قارتين؟

أعلن المغرب، عبر رسالة للملك محمد السادس، بشكل رسمي، الثلاثاء 14 مارس، في العاصمة الرواندية كيغالي، ترشحه لاستضافة نهائيات كأس العالم لكرة القدم لعام 2030، في ملف مشترك إلى جانب دولتي إسبانيا والبرتغال.

وتعد هذه المرة السادسة التي يتقدم فيها المغرب لاستضافة «المونديال»، بعد نسخ 1994، 1998، 2006، 2010 و2026، والتي خسر فيها رهان التنظيم، توالیا، أمام الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، ألمانيا، جنوب إفريقيا ثم الملف المشترك بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك.

ترشيح هذه المرة، يكتسي بعدا إقليميا مشتركا، ويرتكز على اتحاد دول الجوار المتوسطي من أجل استضافة أول نسخة من كأس العالم للرجال، مناصفة، بقارتين مختلفتين، مع إبراز الدول الثلاث الراغبة في احتضان «مونديال 2030»، للجوانب الثقافية والاجتماعية، موازاة مع الرهان الرياضي للتظاهرة الكروية العالمية.

حظوظ المغرب لاستضافة «مونديال2030» قياسا بالتجارب السابقة

على خلاف المناسبات الخمس السابقة، حين دخل المغرب سباق الترشح لتنظيم نهائيات كأس العالم، منفردا، فإن الانصهار في ملف مشترك، هذه المرة، من شأنه أن يقوي من حظوظ الرباط لحشد الدعم من أجل تنظيم نسخة «مونديال 2030».

المغرب الذي راكم تجارب سابقة في سباق الترشح لاستضافة العرس الكروي العالمي، تمكن من نيل ثقة 33 بالمائة من إجمالي أصوات أعضاء الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا»، حين خسر رهان استضافة «مونديال 2026»، في مواجهة الملف الأمريكي المشترك (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك).

هذه المرة، يظل الرهان أكبر، في سياق تكتل ثلاثي يجمع المغرب مع إسبانيا والبرتغال، في ظل تموقع الرباط القوي على مستوى تنظيم الأحداث الكروية الكبرى، فضلا عن قوة الجذب والتأييد الذين يحظى بهما المغرب داخل المنتظم الكروي الإفريقي، بصفة خاصة، وأمام أنظار «كونفريس» الاتحاد الدولي، بصفة عامة.

رهان اسبانيا والبرتغال على الجار المغربي، له أيضا أهدافه الجوهرية، من خلال الأصوات التي من شأنه أن يستقطبها للملف الثلاثي، والتي تتسع رقعتها في إفريقيا (53 صوت من أصل 107)؛ أي أزيد من 50 بالمئة من الأصوات الكفيلة بترجيح كفة ملف عن الآخر، علما أن 104 أصوات كانت كافية لحسم صراع تنظيم «مونديال 2026».

في تاريخ الترشيحات لاستضافة «المونديال»، يبدو أن المغرب قد قطع أشواطا كبرى ونسج علاقات أقوى داخل دواليب الهيئة المسيرة للشأن الكروي، انطلاقا من مرجعية الأصوات السبعة التي حاز عليها في يوليوز 1988، خلال تصويت أعضاء المكتب التنفيذي من أجل إسناد تنظيم نسخة 1994، مرورا بالتجربة الثانية التي جاء فيه المغرب وصيفا لفرنسا، بفارق خمسة أصوات (12 مقابل سبعة)، إلى حين مرحلة النضج، حين كان الملف المغربي ندا قويا لمنافسة جنوب إفريقيا لتنظيم دورة 2010؛ بـ 14 صوت مقابل 10 أصوات.

في إطار المتعارف عليه، فإن الجمعية العمومية الـ 74 المقررة في 15 ماي 2024، ستشهد التصويت على ملف «مونديال 2030»، إذ من المرجح أن يضمن المغرب، بمفرده، أزيد من 100 صوت لصالح الملف المشترك، في إطار تصويت الاتحادات القارية ككتلة، مع المراهنة على استقطاب أصوات الاتحاد الأوروبي ودول أمريكا الشمالية.

في المقابل، هناك الملف المنافس الآخر، الذي يضم الأرجنتين والأوروغواي والشيلي والباراغواي، والذي يلعب في عمقه على الورقة التاريخية المتمثلة في الذكرى المئوية لبطولة كأس العالم، والتي احتضنتها الأوروغواي سنة 1930، إلا أن منطق استقطاب الأصوات داخل أسرة الـ FIFA، يظل العامل المحدد، بعد أن اتسعت رقعة التصويت لتشمل كل الاتحادات الأعضاء، عوض اقتصارها على عضوية المكتب التنفيذي.

دفتر تحملات تنظيم بطولة كأس العالم لكرة القدم..و ما هي كلفتها؟

يضع الاتحاد الدولي لكرة القدم، دفتر تحملات واضح من أجل استضافة بطولة كأس العالم، والتي ستقام لأول مرة، بنظام 48 منتخبا، خلال نسخة 2026، التي ستجرى، مناصفة، بين دول الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وكندا.

قبل منح شرف استضافة «المونديال»، يضع خبراء الاتحاد الدولي «فيفا» شروطا مضبوطة أمام الدول الراغبة في تقديم ملفاتها المشتركة، تخضع أيضا لسلم تنقيط، يغطي في مجمله جوانب البنى التحتية، بالإضافة إلى الجوانب التسويقية.

في حلقة التنقيط، يستأثر جانب الملاعب بالنسبة الأهم (35 بالمئة)؛ حيث يتطلب تنظيم «المونديال»، توفير ملعب لمباراتي الافتتاح والنهائي بسعة 80 ألف متفرج، وعلى الأقل ملعبين لدور نصف النهائي، بسعة 60 ألف متفرج، و40 ألف متفرج كطاقة استيعابية للملاعب المستضيفة لبقية المباريات، بما فيها دوري سدس عشر وثمن وربع النهائي.

أما على مستوى باقي المرافق، يفرض دفتر التحملات اقتراح 72 مركزا وفندقا لتداريب وإقامة المنتخبات المشاركة، على الأقل، مع اقتراح مركزين وفندقين أيضا للحكام، وهو ما يمثل 12 بالمئة من معايير تنقيط الملفات المرشحة.

جانب وسائل التنقل وشبكة المطارات، يحظى أيضا بنسبة مهمة من الاهتمام (13 بالمئة من التنقيط العام). والذي يرتكز بالأساس على سهولة السفر إلى الدولة المحتضنة للبطولة، سواء لحامل التذكرة، شخص مدعو، مسؤول أو سائح أجنبي.

ومن أجل الحصول على تنقيط محترم، فإن على الملف أن يبرز تعددا على مستوى نقط العبور وحركة المطارات، بإجمالي دخول بين 120 و150 مليون راكب سنويا.

إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن أحد المدن المرشحة لاستضافة مباريات «مونديال 2030»، تعداد سكانها ما بين مليون وخمس ملايين نسمة، فإن الملف يحصل على تنقيط 4/5، لتوفر المدينة على مطار بالمقاييس المطلوبة بالإضافة إلى خط الطريق السيار والشبكة السككية التي تضم القطار فائق السرعة.

بالإضافة إلى هذا، فإن دفتر تحملات الاتحاد الدولي يولي أهمية كبيرة لدعم الحكومات في ملف ترشح الاتحادات الوطنية لاستضافة بطولة كأس العالم، من خلال منح التأشيرات، توفير الأمن، حق الشغل، حماية واستغلال الحقوق الاقتصادية، الإعفاء الضريبي والمعاملات الأجنبية ومواجهة العنصرية.

بدوره، يحظى الشق المرتبط بالتنمية المستدامة والنهوض بحقوق الانسان، بأهميته في منظور المنتظم الرياضي الدولي، حيث تخضع الملفات المرشحة لاستضافة «المونديال»، إلى شروط محددة في هذا الإطار. مثل توفير التزام نصي وعلني باحترام كل الحقوق

الإنسانية المتعارف عليها كونيا، المنصوص عليها في المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأنشطة التجارية وحقوق الإنسان.

بعيدا عن الأرقام الفلكية التي ضختها قطر من أجل تنظيم «مونديال 2022»، والتي بلغت، وفق دراسات اقتصادية، أزيد من 220 مليار دولار، فإن تنظيم نسخة 2026 لن يصل إلى هذا المستوى من التكاليف، علما أن الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا» يتطلع لكسب أرباح تصل إلى 11 مليار دولار من البطولة التي ستضم، لأول مرة، 48 منتخبا.

خلال تقدم المغرب بملف الترشح لاستضافة «مونديال 2026»، أعلنت الرباط رصد ميزانية تصل إلى 16 مليار دولار من أجل تنظيم البطولة، وهو الرقم الذي يبقى معقولا، بالنظر للتطور الذي تعرفه إقامة العرس الكروي العالمي، والذي انتقل من 0,5 مليار دولار ككلفة في دورة 1994 بالولايات المتحدة الأمريكية، إلى 4.3 مليار دولار في دورة «جنوب إفريقيا 2010» ثم إلى 15 مليار دولار في دورة «البرازيل2014» في حين كلفت دورة «روسيا 2018» 13.2 مليار دولار ليترفع هذا الرقم في مونديال «قطر2022» إلى 222 مليار دولار.

تنظيم كأس العالم 2030 بالمغرب.. أي مكاسب من الالتحاق بالملف «الإيبيري»؟

يتقدم المغرب لاحتضان نهائيات كأس العالم 2030، مرتكزا على النجاح الرياضي المبهر، المتمثل في تنظيم الرباط لتظاهرات كبرى، آخرها كان كأس العالم للأندية في فبراير الماضي، بالإضافة إلى استفادته من الإقلاع الاقتصادي والصناعي الذي تشهده المملكة منذ سنوات.

وتتطلع الرباط إلى الاستثمار في تنظيم هذا الحدث الكروي، كما فعله شريكها الإسباني، عندما تقدمت مدريد لاستضافة نسخة 1982، حينها تمكنت الدولة الأوروبية الجارة، من رفع الدخل الفردي للمواطن من 450 إلى 14500 دولار سنويا، ناهيك عن التقدم الذي شهدته البلاد على مستوى شبكة الطرق السيارة والبنى التحتية والمواصلات، حتى أضحت اليوم رابع قوة اقتصادية على مستوى الاتحاد الأوروبي.

الملف المشترك بين المغرب وإسبانيا والبرتغال، ليس بطابع رياضي فحسب، وإنما هي فرصة ثمينة للمغرب من أجل تقوية الروابط الاقتصادية مع الشريك الأوروبي الأول، فضلا عن اندماج المغرب أكثر مع محيطه الإفريقي.

تنظيم تظاهرة من حجم «المونديال»، له أبعاده المتعددة، على رأسها الجانب السياحي، والذي يشهد دينامية كبرى، ليس فقط بفضل البنيات التي باتت تزخر بها عدة وجهات بالمملكة، وإنما بفضل الإنجاز التاريخي للمنتخب الوطني في نهائيات كأس العالم الأخير بقطر، وما مثله ذلك من نافذة إشعاعية للمغرب.

إسناد تنظيم كأس العالم للملف «المتوسطي»، يضع المغرب في مركز التلاقح الأورو–إفريقي، باعتباره جسرا للعبور وبوابة إفريقيا بالنسبة لدول الجوار الأوروبي، ما يعطي للتظاهرة الرياضية بعدا ثقافيا واجتماعيا، ناهيك عن مساهمته في تنقل رؤوس الأموال والكفاءات، من شمال المملكة إلى جنوبها.

الملاعب المغربية.. لبنة أولى تحتاج للتطوير والتحديث في أفق 2030!

يتوفر المغرب على مجموعة من الملاعب «المقبولة» في استجابتها للمعايير التي يطلبها الاتحادان الإفريقي والدولي لكرة القدم، ما جعله قبلة لاستضافة عدة مواعيد رياضية، أبرزها «كأس إفريقيا للسيدات 2022»، وبطولة كأس العالم للأندية، في مدينتي طنجة والرباط، بداية سنة 2023.

ويظل ملعب مدينة طنجة الكبير «ابن بطوطة»، في طليعة الملاعب المرشحة ضمن ملف «مونديال 2030»، بعد أن اكتسى الأخير حلة جديدة، بتوسيع طاقته الاستيعابية لتشمل 60 ألف متفرج، في انتظار إتمام الأشغال الجارية على مستوى الواجهة الخارجية وتغطية الملعب بالكامل، بالإضافة إلى إزالة الحلبة المطاطية لألعاب القوى، في مرحلة نهائية.

ملعب الأمير مولاي عبد الله بالرباط، الذي استضاف مباراة نهائي كأس العالم للأندية، التي جمعت ريال مدريد الإسباني بالهلال السعودي، سيخضع بدوره إلى لمسة تحديث على مستوى مدرجاته، حيث سيخضع بدوره إلى عملية التسقيف الكامل، بعد أن خضعت مختلف مرافقه ومحيطه لعمليات صيانة وأشغال تواصلت، على مدار السنوات الأخيرة.

> في إطار المتعارف عليه، فإن الجمعية العمومية الـ 74 المقررة في 15 ماي 2024، ستشهد التصويت على ملف «مونديال 2030»، إذ من المرجح أن يضمن المغرب، بمفرده، أزيد من 100 صوت لصالح الملف المشترك، في إطار تصويت الاتحادات القارية ككتلة

ومن شأن الترشح لاحتضان «مونديال 2030» أن يعجل من وتيرة الأشغال بملاعب أخرى، على غرار مدن فاس ومراكش وأكادير، التي تنتظر تحديثها، من خلال الاشتغال على المحيط الخارجي للملعب وشكله، إذ يظل ورش تغطية الملاعب الكاملة وتوسيع قاعدتها الاستيعابية، أمرين ضروريين من أجل تقديمها ضمن الملف المطروح للتصويت خلال مؤتمر الـ FIFA المزمع إقامته في 15 ماي من العام القادم.

وإن كانت بعض الملاعب تحتاج فقط لإعادة الصيانة والترميم، فإن مشاريع إحداث بعض الملاعب الأخرى، لم ير النور بعد، كما هو الحال بالنسبة الملاعب الكبيرة لمدن الدار البيضاء وتطوان ووجدة، التي شملها ملف الترشح لاستضافة نسخة 2026، دون أن ينطلق العمل الفعلي في تشييدها.

وفي انتظار التوافق حول الخطوط العريضة للملف المشترك، في تنسيق بين الاتحادين الإسباني والبرتغالي والجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، فإن الصورة لم تتضح بعد حول متطلبات الملف من الشريك المغربي، وإن كان الأخير سيتقدم بقائمة ملاعب تصل إلى عشرة كما هو معمول به في تنظيم «المونديال» أو أقل من ذلك، كما الحال بالنسبة للمكسيك وكندا، الذين تقدما كلاهما، بخمسة ملاعب، في ملفهما المشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية.

الاستخبارات المغربية و«داعش».. حرب أمنية مُعقدة للكشف عن خلايا التطرف النائمة داخل المملكة وخارجها

الصحيفة من الرباط

لم تكن الندوة الصحفية التي عقدها مدير المكتب المركزي للأبحاث القضائية، حبوب الشرقاوي، بمقر المكتب بمدينة سلا، يوم 17 مارس 2023، ندوة عادية، إذ لم يكن الأمر يتعلق فحسب بكشف ملابسات جريمة بشعة راح ضحيتها شرطي مرور بمنطقة الرحمة في حد السوالم بضواحي الدار البيضاء أثناء تأديته لمهامه، ولكن أيضا بتأكيد رسمي بأن الأمر يتعلق بجريمة إرهابية، لكن حل لغزها حال دون مرور منفذيها إلى تنفيذ جرائم أخرى كان يمكن أن يكون وقعها أكبر بكثير.

وأبانت ندوة الشرقاوي عن أن المغرب مازال مستهدفا من طرف موالين لتنظيم «داعش»، والذين تمكنوا مرة أخرى من إراقة الدماء بالمملكة، بعد أن نجحوا في ذلك لآخر مرة في 18 دجنبر 2018 حين قُتلت سائحتان من الدانمارك والنرويج بقرية شمهروش بمنطقة إمليل بنواحي مراكش، وهذه المرة لم يكن الأمر أقل بشاعة، فالمُنفذون الذين هاجموا الشرطي غدرا، قاموا بحرق جثته بعد تصفيته، ثم استولوا على سلاحه الوظيفي وأصفاده تمهيدا لمخطط أكبر.

شبح الإرهاب يحيط بالمغرب

بتاريخ 15 مارس 2023، قال بلاغ للمديرية العامة للأمن الوطني إن عناصر المصلحة اللوائية للشرطة القضائية بمدينة الدار البيضاء، بتنسيق وثيق مع الفرقة الوطنية للشرطة القضائية والمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، تمكنت من توقيف ثلاثة متطرفين موالين لتنظيم «داعش»، وذلك للاشتباه في تورطهم في ارتكاب جريمة القتل العمد في إطار مشروع إرهابي، والتي كان ضحيتها شرطي أثناء مزاولته لمهامه، وكان الهدف من الاستيلاء على سلاحه هو تنفيذ جريمة سطو على وكالة بنكية. وبقدر ما كانت هذه الجريمة صادمة للرأي العام، بقدر ما كشفت أهمية الضربات الاستباقية التي توجهها الأجهزة الأمنية المغربية للخلايا الإرهابية، على الرغم من تعقيدات ذلك، فأحيانا يتعلق الأمر بأفراد يحملون أفكارا متطرفة يعملون سرا، والذين يوصفون بـ«الذئاب المنفردة»، وأحيانا بأشخاص لم يتطرفوا إلا قبل مدة وجيزة، لدرجة أن بعضهم كانوا من أصحاب السوابق في جرائم أخرى كالسرقة أو تجارة المخدرات، وهو ما حدث مع الموقوفين في قضية شرطي الرحمة. وبالرجوع إلى ما جاء على لسان الشرقاوي، يتضح أن «أمير» الخلية البالغ من العمر 31 سنة والذي لا يتجاوز مستواه التعليمي السنة الثالثة إعدادي وسبقت إدانته في جرائم الحق العام، وأكدت الأبحاث والتحريات أنه ومن معه لم يعلنوا مبايعة تنظيم «داعش» إلا قبل شهر ونصف، ما يعني أنهم تشبعوا بالأفكار المتطرفة قبل فترة وجيزة، كما أن أحد الموقوفين الثلاثة، ويبلغ من العمر 50 عاما، سبق أن أدين في جرائم تتعلق بالسرقة بالعنف وحيازة المخدرات.

جدار صد أمام مئات الجرائم

أضحت عمليات مكافحة الإرهاب تتصدر أرقام المؤسسات الأمنية الوطني. ففي 23 دجنبر 2022، وخلال عرض المديرية العامة للأمن الوطني حصيلتها السنوية، وتحديدا في الشق المتعلق بمكافحة الإرهاب والتطرف والإشادة بالأعمال الإرهابية، اتضح أن الفرقة الوطنية للشرطة القضائية أحالت على النيابة العامة المختصة 20 شخصا، مسجلة بذلك تراجعا بنسبة 23 بالمائة مقارنة مع سنة 2023، وذلك دون احتساب الخلايا الإرهابية التي تم تفكيكها من طرف المكتب المركزي للأبحاث القضائية التابع للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني.

وفي 16 ماي من السنة نفسها، وبمناسبة الذكرى الـ66 لتأسيس المديرية العامة للأمن الوطني، أصدرت هذه الأخيرة تقريرا يُجمل حصيلة عملها منذ سنة 2015، تاريخ تولي عبد اللطيف الحموشي مسؤولية إدارتها العامة، وخلال هذه السنوات السبع تمكنت المصالح الأمنية، وبتنسيق دائم مع مديرية مراقبة التراب الوطني، من توقيف 556 شخصا متورطا في جرائم الإرهاب، وذلك بفضل تقوية المراقبة الأمنية الصارمة والدقيقة لمراكز الحدود البرية والبحرية والجوية، مع وضع سلسلة من الإجراءات والتدابير التقنية.

ويبرز تنظيم «داعش» كأحد أبرز المُطاردين من طرف الأجهزة الأمنية المغربية خلال السنوات الماضية، فقد كشفت وزارة الداخلية، في نونبر من العام الماضي، أمام لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة بمجلس النواب، أن العمليات الأمنية التي قامت بها الأجهزة المغربية فككت خلايا موالية لهذا التنظيم في عمالات وأقاليم مراكش وطنجة وتطوان والقنيطرة والعرائش والفقيه بن صالح وتارودانت وتازة والرشيدية وبركان وتزنيت والناظور، وحتى في مليلية. وتبرز معطيات وزارة الداخلية المخططات الخطيرة لتلك الخلايا، إذ إن نتائج البحث كشفت عن نوايا مهاجمة أشخاص ومسؤولين، بالإضافة إلى منشآت حكومية جرى تحميل وتنزيل صورها وإحداثياتها من تطبيقات موجودة على شبكة الإنترنت لتسهيل استهدافها، كما كانت تلك التنظيمات تخطط لعمليات تصفية جسدية ضد عناصر القوة العمومية، وبعض المنتسبين لقطاعات حكومية معينة، إلى جانب استهداف مؤسسات مصرفية وبنكية لضمان الدعم والتمويل اللازم لعملياتها، وفق تقرير الداخلية.

> خلال العقد الماضي، أصبحت الخبرة المغربية والنموذج الاستخباراتي والأمني للمملكة، القائمة على تتبع خيوط الخلايا الإرهابية والأشخاص المشتبه تورطهم في التطرف، مُغرية للعديد من الدول من أجل بناء شراكات عملية مع الرباط

أهمية الضربات الاستباقية

قد يظهر أن المغرب بعيد عن سيناريوهات الهجمات الدامية والاغتيالات التي تعيشها العديد من الدول في محيطه الإقليمي، لكن ذلك ما كان ليتأتى لولا الضربات الاستباقية للأجهزة الأمنية التي أفشلت العديد من المخططات الخطيرة، ولنعد على سبيل المثال إلى بلاغ المكتب المركزي للأبحاث القضائية الصادر بتاريخ 2 مارس 2022، والذي أعلن توقيف عنصر موالٍ لداعش يُشتبه في تورطه في الإعداد لتنفيذ مخططات إرهابية لها امتدادات وتقاطعات عابرة للحدود الوطنية، في إطار مشروع جماعي يهدف المس الخطير بالنظام العام.

ووفق المكتب المعروف اختصارا بـ«البسيج»، فإن هذه العملية التي جرت بمنطقة «فم زكيد» بضواحي طاطا، كشفت أن المشتبه فيه الذي يبلغ من العمر 27 سنة، قام بتحميل وتجميع العديد من المحتويات الرقمية من مواقع متطرفة، بغرض الإلمام بطبيعة المواد والمستحضرات الموجودة في الأسواق التي تدخل في صناعة المتفجرات، والتدرب على كيفية إعدادها وتحضيرها لصنع أجسام متفجرة لاستعمالها في عمليات إرهابية باستخدام سيارة مفخخة.

وحالت هذه العملية دون تنفيذ سيناريوهات دامية خطيرة، حيث إن المشتبه فيه كان يحضر لتنفيذ مشروعه الإرهابي بإيعاز وتنسيق مع شخص متطرف ينشط خارج المغرب له ارتباط بأحداث إرهابية بأوروبا، والذي تكلف بمهمة توفير الإمداد المالي والدعم اللوجيستيكي لاقتناء الأسلحة ومستلزمات صناعة المتفجرات، بينما عُهد للمشتبه فيه الموقوف بالمغرب بمهمة استقطاب وتجنيد الأشخاص المنذورين لتنفيذ المخطط الإرهابي بالمغرب، وفق «البسيج». وأورد المكتب أن إجراءات البحث كشفت أن هذا المخطط الإرهابي كان يستهدف مهاجمة مواطنين أجانب بالمغرب، وبعض المسؤولين السامين في مؤسسات وزارية وأمنية، علاوة على العديد من المنشآت الحكومية والمصرفية والبنايات الأمنية الحساسة، والتي تم تحميل وتنزيل صورها وإحداثياتها من تطبيقات موجودة على شبكة الأنترنت، لتسهيل استهدافها.

وقد مكنت إجراءات التفتيش المنجزة بمنزل المعني بالأمر، وفق «البسيج»، من حجز مجموعة من المواد المشبوهة بكميات متفاوتة، والتي تدخل في صناعة وإعداد المتفجرات، وهي عبارة عن مادة الكبريت ومسحوق الفحم وكمية من الأسمدة وميزان إلكتروني، بالإضافة إلى معدات معلوماتية تتضمن بيانات رقمية حول كيفية صنع المتفجرات، وملصقات حائطية ذات حمولة متطرفة، فضلا عن مخطوط مكتوب بخط اليد في شكل «وصية» يتوعد فيها بتنفيذ عمليات إرهابية.

«البسيج».. المزيج الأمني الاستخباراتي

لا يمكن الحديث عن مسار مكافحة الإرهاب بالمغرب دون المرور عبر محطات مفصلية تراكمية أعطت للمملكة هوية متفردة في هذا المجال، انطلاقا من هجمات 11 شتنبر 2001 بنيويورك وواشنطن التي دفعت الرباط إلى إعلان انخراطها «المباشر واللامشروط» في التحالف العالمي لمحاربة الإرهاب، ثم استهداف المغرب في 16 ماي 2003 بهجمات الدار البيضاء الدامية، والتي تلاها صدور قانون الإرهاب 03 – 03 في 28 ماي 2003.

ورغم ذلك، فإن المغرب ظل مستهدفا بالمخططات الإرهابية، على غرار ما جرى في 28 أبريل 2011 حين تم تفجير مقهى «أركانة» بمراكش الذي نفذه أشخاص مرتبطون بتنظيم القاعدة، وأدى إلى سقوط 17 قتيلا وعشرات الجرحى من بينهم مغاربة وأغلبهم سياح من من جنسيات فرنسية وسويسرية وبريطانية وكندية وروسية وبرتغالية وهولندية، لذلك كان لزاما على الرباط المرور إلى الخطوة الموالية في استراتيجية مكافحة الإرهاب، تمزج بين العمل الاستخباراتي والتدخل الأمني. وعلى هذا الأساس، جرى تأسيس المكتب المركزي للأبحاث القضائية التابع للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني في 20 مارس 2015، وتم تحديد مجال

اشتغاله في النظر في الجرائم الإرهابية والعصابات الإجرامية وجرائم القتل والتسميم والمخدرات والمؤثرات العقلية، وكذا تزوير العملة وسندات القرض العام وكذا جرائم حماية الصحة العامة والأسلحة والذخيرة والمتفجرات والاختطاف واحتجاز الرهائن، وعمليًا أصبح هذا الجهاز العمود الفقري في عمليات تفكيك الخلايا الإرهابية بالمملكة.

وللوقوف على حصيلة عمل «البسيج»، نعود إلى تصريحات مديره حبوب الشرقاوي في غشت من سنة 2022، التي تلت سلسلة من العمليات الاستباقية، حيث قال إن المكتب المركزي للأبحاث القضائية، باعتباره الذراع القضائية للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، قام منذ إحداثه سنة 2015 بتفكيك 83 خلية إرهابية منها 77 خلية لها علاقة بتنظيم داعش و6 خلايا لها علاقة بما يطلق عليه «الاستحلال والفيء»، والتي تُشرعن أنشطتها الإجرامية بغرض تمويل أهداف إرهابية تنطوي على المس الخطير بالنظام العام.

ووفق الشرقاوي فإنه خلال السنوات السبع الأولى من عمل المكتب، جرى تقديم 1347 شخصا لهم علاقة بالإرهاب والتطرف إلى العدالة بتنسيق مع النيابة العامة المختصة لدى محكمة الاستئناف بالرباط، إلى جانب 14 امرأة و34 قاصرا، بالإضافة إلى تقديم 137 من العائدين إلى المملكة، منهم 115 أتوا من الساحة السورية العراقية، و14 عنصرا أتوا من فرع تنظيم «داعش» بليبيا، و8 عناصر تمت إعادتهم إلى أرض الوطن بمبادرة وتنسيق بين المملكة المغربية والولايات المتحدة الأمريكية في إطار التحالف الدولي.

نجاح مغربي عابر للحدود

قوة العمل الأمني والاستخباراتي المغربي في مجال مكافحة الإرهاب، لا يتوقف فقط عند حدوده الوطنية، بل يمكن القول إن الرباط نالت سمعة كبيرة في هذا المجال بفضل تعاونها الاحترافي مع عواصم أخرى، وقد أدى ذلك إلى تجنيب العديد من الدول، ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان الاتحاد الأوروبي، حمامات من الدماء، أو أفضت إلى الوصول إلى أشخاص متورطين في جرائم إرهابية.

وفي هذا السياق نعود إلى ما أعلنه مدير المكتب المركزي للتحقيقات القضائية، في يناير من سنة 2021 حين أعلن أن المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني قدمت معلومات دقيقة لمكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي، حول عسكري أمريكي تم اعتقاله في 19 يناير 2021، وكان يُخطط لتنفيذ هجمات ستُذكر الأمريكيين بأحداث 2001.

وقال الشرقاوي إن العسكري الأمريكي المسمى كول بريدجز، الذي تم اعتقاله بتنسيق بين المكتب الفيدرالي الأمريكي والجيش الأمريكي لتورطه في التخطيط لتنفيذ أعمال إرهابية بالإضافة إلى علاقته مع عناصر منتمية لتنظيم «داعش»، كان قد أثار انتباه المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني في الصيف الماضي بتوجهاته الجهادية وتشبعه بالفكر المتطرف.

وأوضح الشرقاوي أن ذلك استوجب من المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني إخبار المكتب الفيدرالي الأمريكي خلال شهر شتنبر 2020 بمعلومات دقيقة بخصوص هذا العسكري الأمريكي وكل ما يتعلق بنشاطه المتطرف، وقدرته على التخطيط لهجوم إرهابي على النصب التذكاري لأحداث 11 شتنبر 2001 في مانهاتن بنيويورك، كما أنه متهم بمحاولة تقديم دعم مادي لتنظيم «داعش» ومحاولة اغتيال عسكريين أمريكيين.

والمثير للانتباه في الاستراتيجية الأمنية المغربية الخاصة بمكافحة الإرهاب هي قدرتها على الوصول إلى المعطيات الدقيقة بشأن العديد من العمليات التي يتم التخطيط لتنفيذها في دول أخرى، وهو ما حدث سنة 2016، عندما كشفت وكالة الأنباء الألمانية أن أجهزة المخابرات المغربية «كانت على علم بوجود احتمال لتنفيذ هجوم إرهابي، وأنها أخبرت نظيرتها في برلين بمعلومات تفصيلية حول منفذ الهجوم التونسي أنيس عمري، حيث كشفت لها أنه كان على علاقة بمتطرفين مغاربة في ألمانيا».

ونشرت الوكالة الألمانية مضامين وثيقة صادرة عن لجنة برلمانية كُلفت بالتحقيق في هجمات برلين، تحمل تحذيرات من المخابرات المغربية لنظيرتها الألمانية من أنيس عمري ومن شخصين آخرين أحدهما مغربي والثاني فرنسي من أصل مغربي، والذين كانوا يتواصلون مع جهاديين تابعين لتنظيم «داعش» في سوريا والعراق وليبيا، كما أخبرتها أن الشخص التونسي أعلن استعداده لـ«القتال»، كما تطرق لـ«مشروع لا يستطيع الحديث عن عبر الهاتف».

غير أن المكتب الاتحادي للشرطة الجنائية في ألمانيا قام بالتحري عن معلومات القادمة من المغرب لدى المكتب الاتحادي لحماية الدستور، الذي يمثل جهاز المخابرات الداخلية في ألمانيا، وهذا الأخير فضل التأكد من الأمر عن طريق وكالة الاستخبارات الأمريكية، وقبل أن يأتي الرد كانت العاصمة الألمانية تعيش الرعب مساء يوم 19 دجنبر 2016، حيث اقتحمت شاحنة سوقا لاحتفالات رأس السنة وشرعت في دهس مرتاديه متسببة في مقتل 12 شخصا وسقوط عشرات المصابين.

وخلال العقد الماضي، أصبحت الخبرة المغربية والنموذج الاستخباراتي والأمني للمملكة، القائمة على تتبع خيوط الخلايا الإرهابية والأشخاص المشتبه تورطهم في التطرف، مُغرية للعديد من الدول من أجل بناء شراكات عملية مع الرباط، تقيها العديد من التهديدات، على غرار فرنسا التي أكد وزير خارجيتها الأسبق، برنار كازنوف، في نونبر من سنة 2016، أن التحذيرات المغربية ساعدت على إفشال مخطط إرهابي كان يتم الإعداد له منذ فترة طويلة، والذي كان يستهدف مدينتي مارسيليا وستراسبورغ.

وكان التعاون في مجال الإرهاب، إحدى دوافع إسبانيا الرئيسية لطي صفحة الأزمة مع الرباط التي امتدت ما بين أبريل 2021 ومارس 2022، وبعد زيارة رئيس الوزراء الإسباني للمغرب في أبريل من العام الماضي ولقائه بالملك محمد السادس، حل بالرباط فرانسيسكو باردو بيكيراس، المدير العام للشرطة الوطنية الإسبانية مرفوقا بأوخينيو بيريرو بلانكو المفوض العام للاستعلامات، ورافاييل بيريز المفوض العام للشرطة القضائية، وشخصيات أمنية أخرى، للاجتماع بعبد اللطيف الحموشي، المدير العام للأمن الوطني ومراقبة التراب الوطني.

والملاحظ أن مكافحة التهديدات التي تشكلها جماعات الإرهاب المتطرف وشبكات الجريمة المنظمة التي تنشط بمنطقة غرب البحر الأبيض المتوسط، كانت في صدارة المباحثات، وبعدها بفترة وجيزة، وتحديدا في 11 يناير 2023، أعلن المكتب المركزي للأبحاث القضائية عن تنفيذ عملية أمنية مشتركة مع المفوضية العامة للاستعلامات الإسبانية، أفضت إلى تفكيك خلية موالية لتنظيم «داعش» ينشط أحد عناصرها باشتوكة آيت باها، واثنان آخران في أميريا، كانوا ينشطون في «نشر وترويج الفكر المتطرف بغرض التجنيد والاستقطاب»، كما أبدوا استعدادهم «للانخراط في عمليات إرهابية بعد تعذر التحاقهم بمعاقل التنظيم بمنطقة الساحل».

عبد الإله بنكيران.. حكاية رجل يأبى السكوت عن الكلام المباح

بورتريه – الصحيفة

هو سيد التناقضات والتصريحات والخرجات المثيرة للجدل. قد يبدو للبعض مهادنا وللآخرين مندفعا. يفترض أنه مخلص لخلاّنه ومرافقيه، على الأقل باعتباره أمينا عاما لحزب «ذي مرجعية إسلامية» كما يصفه. لكنه قد يخرج فجأة ويعلن مقاطعة ثلّة منهم لسببٍ قد يبدو تافها للكثيرين.

حمل له الربيع العربي هدية كان يحلم بها. يعترف له الجميع بنظافة اليد، لكن لا أحد يعفيه من الاندفاع والتهور وإطلاق الكلام على عواهنه، وأنه لم يقدم إلا القليل جدا مما كان منتظرا منه خلال رئاسته للحكومة.

هو عبد الإله بنكيران.. أستاذ الفيزياء الذي أربك المعادلات السياسية حيناً، وأربكته حيناً آخر.

لا أحد يتذكر جيدا كيف كان يتحدث عبد الإله بنكيران، ولا الإيماءات التي كان يستعملها، في منتصف السبعينات عندما قرر الالتحاق بتنظيم الشبيبة الإسلامية.

لكن ما هو مؤكد أن شخصية الرجل صُقلت بشكل كبير وهو يتدرج سياسياً وتنظيميا وفكريا، من احتكاكه بتنظيمات يسارية واشتراكية، قبل أن يستقر به المقام بتنظّيم الشبيبة الإسلامية سنة 1976، لتكون تلك هي بداية الرجل الفعلية في معترك التنظيمات السياسية.

تظهر بعض مقاطع الفيديوهات المتداولة على مواقع التواصل الاجتماعي، بنكيران في زمنٍ مضى، بلحية غير مشذبة وهندام بسيط، وهو يتحدث إلى أتباعه بنفس الثقة التي يستعملها اليوم، بحيث يصعب أن يعلق المستمعون على كلامه أو يعترضوا.

يمزج كثيرا بين السخرية والردود السريعة التي تجعل فكرة الاعتراض عليه مستبعدة من طرف مناصريه لأن النتيجة ستكون في غير صالح المعترض.

يكتسح بنكيران الجلسات تماما، وأيا كان عدد الحاضرين، فإنه يقول ما يفكر به دون أي تحرّج، تاركاً إياهم وكأن على رؤوسهم الطير.

أكيد أن الكثير من أفكار بنكيران تغيّرت، لكنه قادر على الدفاع عنها، وتبرير ما تم تغييره منه أو مراجعته، مستدلا بالدين غالبا، وبمنطقٍ خاص به حينا آخر.

التكوين السياسي والشخصي

ولد عبد الإله بنكيران في الرباط سنة 1954، بحي العكاري، وحصل على الإجازة في الفيزياء سنة 1979 حيث عين أستاذا بالمدرسة العليا للأساتذة بالرباط.

بنكيران المُتململ، الحامل لحلم التغيير الجذري حينها، كان من الصعب أن يطيق البقاء في تنظيم ليس له فيه صفة «الزعيم»، لذا آثر سنة 1981 أن يكون من الشباب المنفصلين عن الشبيبة الإسلامية «الجماعة الإسلامية» السرية، قبل أن يتزعّمها فعلا سنة 1986.

ويعرف معاصرو تلك الفترة أنها كانت صعبة وقاسية، ومن العسير أن تفكك شخصية بنكيران وتعرف إن كان تزعُّمه الجماعة شجاعة حينها، أم بحثا عن الزعامة بأية طريقة ولو كان الثمن باهظا.

أما الثمن فكان ما حكاه عن اعتقاله وتعذيبه مرتين في الثمانينات، في عز نشاط الجماعة الإسلامية، وهو ما قد يكون ترك جروحاً نفسية غائرة في نفسية رجل معتد بنفسه، قد تبرز آثارها من حين لآخر في تصرف عفوي أو رد فعل.

من الإخوان إلى العدالة والتنمية

عموما، فإن الرجل يجيب ضمنيا عن فكرة التحمل هذه، حيث سيقرر سنة 1988، رفقة الإخوان، أن يغير اسم الحركة إلى «حركة الإصلاح والتجديد»، كي يجد له مكاناً جهرياً في الفسيفساء السياسية المغربية آنذاك.

رفقة صديق العمر الراحل عبد الله باها سيقوم الاثنان سنة 1990 بوضع وثيقة تقبل فيها الحركة بإمارة المؤمنين وتنهي فيها زمن المعارضة والرغبة في التغيير الجذري، إلى فكرة «التغيير من الداخل».

ومن حركة الإصلاح والتوحيد إلى دفء جناح الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية للراحل عبد الكريم الخطيب، التي ستصير أخيرا حزب العدالة والتنمية وسيظل بنكيران واضعا يده عليه، والشخصية الأكثر تأثيرا فيه، حتى عندما لا يكون أمينا عاما للحزب.

سيبقى بنكيران واحدا من أكثر الشخصيات السياسية إثارة للجدل في تاريخ المغرب المعاصر

وكان من النتائج الطبيعية أن يصير بنكيران برلمانيا بعدها في أكثر من ولاية، فمن غيره سيستطيع أن يحرك المياه «الإسلامية» الراكدة في قبة البرلمان، بانتقاد المهرجانات حينا، وبالحديث عما جاء في الأثر مثل عبارة «غرغري أو لا تغرغري»، وغير ذلك كثير.

الربيع العربي.. ولادة جديدة

رغم أن بنكيران ظل يجاهر بمواقف مثيرة للجدل، ولم يكفّ عن التلويح بأفكاره ذات اليمين وذات الشمال، إلا أن صوته بقي خفيضا نوعا ما في ظل سيطرة الأحزاب الشهيرة، وأيضا الترشح «المتحفظ» لأعضاء حزبه في الانتخابات.

ويأتي خريف سنة 2011، الذي سيصير ربيعاً عربيا لاحقا، وتأتي معه فرصة ذهبية لطالما انتظرها بنكيران، وما كان ليدعها تفلت من يده. ويفوز حزبه فعلا بالانتخابات ويتصدر المشهد السياسي، بل ويلتهمه التهاماً، مرفوقا دائما بكاريزما شخصيته وتصريحاته وخطبه التي صارت تعرف مشاهدات قياسية. وسواء تعلق الأمر بالمتفقين معه أو المختلفين، فإن ما خلقه بنكيران خلال تلك الفترة من حراك سياسي وبيئة جديدة لا يستطيع أن ينكره أحد. فأخيرا وجد المغاربة رئيس حكومة يخرج ليخاطبهم مباشرة، وبلهجة شعبية مباشرة لا التواء فيها ولا رطانة.

لم يصمت بنكيران طيلة فترة ولايته، ولم يترك لحظة للفراغ والأقاويل، وظل يحاول أن يشرح جل قرارات حكومته، فكان يصيب حينا ويلقى الكثير من الدعم، ويخطئ أحيانا أخرى فينال نصيبه من النقد.

منتقدون ومؤيدون

لم يتعلق الأمر بالحديث فقط، فقد اتخذ الرجل في فترة ولايته قرارات سياسية قاسية أثرت على شرائح مجتمعية مختلفة، وفي هذه بالضبط يجمع الكل على أنه لم يكن موفقا وأنه فعلاً كسب عداوات قطاعات مجتمعية عديدة، لا زالت لحد الآن تعاني من تلك القرارات.

يمكن القول إن بنكيران قبل الإعفاء الملكي ليس هو بنكيران بعده. فشهر مارس من سنة 2017 سيبقى عالقا بالتأكيد في ذهنه، ولعله كان واحدا من أقسى أيامه في دنيا السياسة.

فمن الواضح أن الثقة كانت قد بلغت من بنكيران مبلغا جعله يعتقد أن كل الوقت أمامه كي يشكل حكومته، وأنه لن يخضع لأية ضغوط، قبل أن يفاجأ بقرار العزل، ويدرك أن الوضع تغير، على الأقل بالنسبة له.

ولو كان الأمر يتعلق بأي سياسي آخر لاعتزل السياسة بشكل عام، حتى ولو لم يعلن عن ذلك، لكن بنكيران لم يستسغ ما حصل، وواصل خرجاته التي يمكن وصف بعضها بالغرابة، كمنشوراته على فيسبوك التي يخطها على «ورق زبدة» كي يقول إنه مثلاً قاطع فلانا وعلانا، أو فيديوهاته التي يتحدث من خلالها في الشأن العام، دون أن يُعرف المراد منها بالضبط.

ولعل الجانب الدعوي لا زال يغازل شخصية بنكيران، الذي ارتأى أن ينشر حلقات على صفحته على فيسبوك بعنوان «آية استوقفتني».

التويبخ الأقسى

من كَثُر كَلامه كَثر خطؤه كما يقولون. وربما ينطبق الأمر على البلاغات أيضا. فبعد الإعفاء القاسي، وبعد خرجات عديدة لبنكيران، كان لا بد أن يقع في خطأ لم يتوقع ما سبّب له ولحزبه من حرج. ففي بلاغ لحزب العدالة والتنمية، في شهر مارس من هذه السنة، تم انتقاد كيفية تعامل وزارة الخارجية مع القضية الفلسطينية.

ولأنه من الصعب الفصل بين بنكيران وحزبه، فمن المؤكد أن بلاغ الديوان الملكي، الذي جاء ردا على بلاغ الحزب واستعمل أوصافا قاسية، كان مؤلما لبنكيران.

فأوصاف كـ«التجاوزات غير المسؤولة» و«المزايدات السياسية» و«الحملات الانتخابية الضيقة» تقع من بنكيران موقعاً صعباً، خصوصا إذا صدرت من الديوان الملكي، الذي يحاول بنكيران أن يبقي العلاقة معه دائما في أفضل حالاتها.. على الأقل من جهته. لهذا، عاد بنكيران ليوضح موقف حزبه ببلاغ، يصول ويجول بين القول ونقيضه غير ما مرة، مستعينا بالمرجعية الإسلامية، بالملكية، بالذكريات.. بكل شيء.

> بنكيران قبل الإعفاء الملكي ليس هو بنكيران بعده، فشهر مارس من سنة 2017 سيبقى عالقا بالتأكيد في ذهنه

الإعفاء القاسي

رغم ما يبدو على بنكيران من شجاعة، أو حتى تهور أحيانا، إلا أنه يدرك جيدا حدوده، فلا يقترب أبدا من الخطوط الحمراء، وحين تقف الكلمات في حلقه ولا يستطيع صبراً على كبحها، فإنه يحاول أن تخرجَ مؤدبة، خفيفة، وأحيانا على شكل رسائل غير مباشرة.

لكن بنكيران يأبى أن يقر أنها كانت قرارات سيئة، وحتى وهو خارج اللعبة السياسية، يطل بين الفينة والأخرى ويبرر تلك القرارات، بل يمجدها ويؤكد أن الزمن لو عاد به لاتخذها مجددا.

هذا الإصرار على امتلاك الحقيقة يراه الكثيرون واحدة من أكبر عيوب بنكيران، الذي لا يقر إلا نادرا أنه كان مخطئا، أو يقدم اعتذاراً علنيا مثلا. لدى فالرجل دائما جعبة مليئة بالتبريرات الدينية، أو حتى السياسية، وهو الذي كرر في فترة ولايته أنه «مجرد رئيس حكومة»، كما كرر أنه صاحب فكرة قانون هنا وقرار هناك.

رفيق العمر وكابح الجماح

بنكيران قبل الراحل عبد الله باها، ليس بنكيران بعد رحيل رفيق عمره. هذه هي الخلاصة التي يمكن أن يؤكدها كل عارف بأحوال الرجل. فمن يتذكر حوار بنكيران مع قناة الجزيرة، مثلاً، يتذكر وجود هذا الأخير في الكواليس لاستدراك ما يمكن استدراكه وتجنب ما يمكن تجنبه.

وقد كان هناك إجماع على أن الراحل باها كان رزينا ومتأنيا، ويمكن القول باختصار أنه كان «ضمير» بنكيران و«كابح جماح اندفاعه». أما ما بعد رحيل باها، فالاطلاع على خرجات بنكيران وتصريحاته، تؤكد أن الرجل لوحده قد لا يكون هو السياسي المحنّك حقا الذي قد يحتاجه حزبه، أو حتى البلد في أحايين كثيرة.

بنكيران لديه شخصية كاسحة، قد يقبل النصح أو المساعدة من المقربين جدا منه، لكنه لا يقبل أن يكون هناك اثنان منه، أو آخرون يتخذون القرار معه، أو حتى يقدمون له النصح ما لم يكونوا حالة خاصة كباها.

باقٍ وسيواصل

وعموما، فإن بنكيران سيبقى واحدا من أكثر الشخصيات السياسية إثارة للجدل في تاريخ المغرب المعاصر.

كما يبدو أنه سيواصل التواجد ولو من خلال نشر «اللايف» على صفحته، وتوصيل ما يريد إيصاله، بالحسنى حيناً، وبالتودد للبعض حيناً، وبالتهديد المبطن أيضا حيناً آخر.

وهو يفعل كل هذا، فإن بنكيران يذهل متابعيه بالكثير من التناقضات، فقد يشيد بشخصية سياسية، ثم يعود ليطالب برحيلها. يدعو إلى دعمها، ثم يعود ويطالب بـ«إعدامها» سياسيا أو رمزيا.

والمدقق في شخصية بنكيران قد يلاحظ أن الرجل يحاول العودة للساحة السياسية بأي ثمن، بالترغيب حينا وبالترهيب حينا، لكن الملاحظ أيضا أن الأمرين معا لم يعودا يؤتيان أكلهما، وأن السكوت عن الكلام المباح بعد نهاية تجربة سياسية حافلة قد يكون أفضل نهاية لمسار طويل لا ينكر أحد أنه يبقى حالة خاصة يصعب أن تتكرر في المغرب.

صراع المصالح بين الأقطاب العالمية الكبرى على إفريقيا.. هل يكون مفيدا للمغرب وباقي بلدان القارة؟

الصحيفة – محمد سعيد أرباط

يعيش العالم في السنوات الأخيرة تغيرات جيوساسية تحظى فيها قارة إفريقيا باهتمام كبير من طرف العديد من «الأقطاب» العالمية الكبرى، مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا، إضافة إلى قوى اقتصادية صاعدة مثل تركيا وإسرائيل، ناهيك عن البلدان الأوروبية ذات التاريخ «الاستعماري» الطويل بالقارة السمراء.

وتردد صدى هذا الاهتمام على لسان العديد من القادة، في الفترة الأخيرة، مثل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جو بايدن، الذي اعتبر أن المستقبل يكمن في إفريقيا، في حين اعتبر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بأن إفريقيا ستُصبح أحد قادة النظام العالمي المتعدد الأقطاب.

وتلعب العديد من العوامل دورا مهما في استقطاب «اهتمام» القوى الكبرى لقارة إفريقيا، أبرزها تلك التي لها علاقة بالجانب الاقتصادي، حيث تُعتبر قارة إفريقيا من أكثر القارات تنوعا في مجال الثروات الطبيعية، كما أنها تُعتبر قارة فتية توفر اليد العاملة من جهة، ومن جهة أخرى هي سوق استهلاكي ضخم يُتوقع أن يزداد توسعا في العقود المقبلة تزامنا مع ارتفاع القدرة الشرائية للأفارقة.

وتُمثل هذه العوامل نقط جذب مهمة للأقطاب السياسية والاقتصادية الكبرى في العالم، على اعتبار أن تمكن أي قطب من بسط «نفوذه» على إفريقيا أو الجزء الأكبر من القارة، سيضمن له مستقبلا النفوذ والتأثير الواسع على الساحة الدولية لعقود، وربما لقرون مقبلة.

لكن الحصول على نفوذ واسع في إفريقيا، ليست مسألة سهلة، خاصة أن شعورا إفريقيا بالاستقلال وعدم تكرار أخطاء الماضي المرتبطة بالمرحلة الاستعمارية، تقوّى بشكل ملحوظ في القارة السمراء في السنوات الأخيرة، ويظهر هذا جليا لدى عدد من البلدان التي بدأت ترفض أي تبعية للبلدان الاستعمارية السابقة، مثل فرنسا، التي تراجع نفوذها في إفريقيا في السنوات الأخيرة لصالح منافسين جدد، كروسيا وأمريكا والصين.

تعويض دول مثل الصين وروسيا وأمريكا لفرنسا في في عدد من بلدان إفريقيا، لا يعني أن القوى الجديدة ستحظى بما كانت تحظى به فرنسا في السابق، بل إن البلدان الإفريقية الآن أصبحت حريصة على شراكات واتفاقيات تضمن استقلالية قرارها، وهناك أخرى بدأت تتجه لكي تكون فاعلا ومؤثرا في القارة، مثل المغرب، وبالتالي صراع الأقطاب الكبرى على إفريقيا لن يكون مهمة سهلة وسيحتاج المزيد من العروض «والتنازلات» التي قد تكون مفيدة لعدد من بلدان القارة.

الولايات المتحدة.. الاقتصاد والأمن

لم يكن نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية من الناحيتين السياسية والاقتصادية شيئا يُذكر في القارة الإفريقية قبل الألفية الثالثة، لكن تزامنا مع أحداث 11 شتنبر 2001، شرعت واشنطن في نهج سياسة أمنية جديدة تُركز على محاربة الإرهاب في مختلف مناطق العالم، وكانت إفريقيا ضمن مراكز اهتمامات الولايات المتحدة، من أجل التصدي لأي «انتعاش» في صفوف الجماعات المتطرفة داخل القارة السمراء.

اهتمام واشنطن بالقارة السمراء سرعان ما انتقل إلى الاهتمام بالجانب الاقتصادي، خاصة بعدما أصبحت المنافسة الاقتصادية الصينية حقيقة ثابتة تدعمها الأرقام والإحصائيات، حيث تراجعت هيمنة أمريكا لصالح الصين على التجارة العالمية من 80 بالمائة قبل عام 2000، إلى 30 بالمائة فقط في سنة 2018، ولا تُمثل إفريقيا سوى أكثر بقليل من 1 بالمائة من مجموع التجارة الأمريكية مع باقي العالم.

وفي محاولة لتقليص فارق التنافس مع الصين على السوق الإفريقي، تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية خلال قمّة مع رؤساء دول القارة في دجنبر 2022، بضخ مليارات الدولارات لدعم الاستثمار في إفريقيا، خاصة أن القيمة السنوية للتجارة الأمريكية مع بلدان القارة هي أقل من 40 مليار دولار، ما يُمثل خُمس حجم التجارة بين الصين وإفريقيا حاليا.

ولتأسيس نفوذها في القارة السمراء، مثلما تفعل في أغلب مناطق العالم، يُعتبر التواجد العسكري مهما لواشنطن في أي بقعة في الأرض، ولهذا فهي تحتفظ بـ29 قاعدة عسكرية في جميع أنحاء القارة الإفريقية، من أجل حماية مصالحها الاقتصادية التي يُتوقع أن تزداد في السنوات المقبلة، وفي نفس الوقت لمواجهة أي نمو للنفوذ العسكري لأطراف أخرى، من أبرزها روسيا التي بدأت تنفذ بشكل تدريجي في إفريقيا.

وتعتمد واشنطن على العديد من القضايا لاستتباب تواجدها وتأثيرها في إفريقيا، من أبرزها قضية محاربة الإرهاب والتطرف، وبالتالي فهي ترتبط بشراكات مهمة في هذا المجال مع عدد من البلدان، من أبرزها المغرب، وهي الشراكات التي يسعى البيت الأبيض إلى دعمها وزيادتها باتفاقيات جديدة في المستقبل القريب.

الصين.. البنية التحتية

تزامن النمو الاقتصادي الهائل للصين مع تزايد الأهمية الاستراتيجية لقارة إفريقيا، وبالتالي فإن بيكين بدأت منذ أزيد من عقد في التوغل الإقتصادي داخل القارة، وهي الآن في طريقها لإزاحة الاتحاد الأوروبي من مركزه كأكبر شريك تجاري إقليمي لأفريقيا، علما أن قيمة المبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي وإفريقيا بلغت 312 مليار دولار العام الماضي.

وشكلت مبادرة الحزام والطريق أساسا ومنطلقا لعلاقات اقتصادية أكثر متانة بين الصين وإفريقيا، خاصة أن بيكين رفعت من مستوى تواصلها مع بلدان القارة عبر العديد من القمم والمؤتمرات، واتخاذ مجموعة من القرارات لتشجيع البلدان الإفريقية على استقطاب الاستثمارات الصينية بتكلفة مالية أقل مقارنة بباقي المنافسين الدوليين الآخرين.

> تراجعت هيمنة أمريكا لصالح الصين على التجارة العالمية من 80 بالمائة قبل عام 2000، إلى 30 بالمائة فقط في سنة 2018، ولا تُمثل إفريقيا سوى أكثر بقليل من 1 بالمائة من مجموع التجارة الأمريكية مع باقي العالم.

وتُعتبر الصين حاليا فاعلا أساسيا في مجال إنشاء البنية التحتية في قارة إفريقيا، وقد ذكر التقرير السنوي حول العلاقات الاقتصادية والتجارية الصينية الأفريقية لعام 2021 أن الاستثمار الصيني في أفريقيا بلغ 2.96 مليار دولار في عام 2020، بنسبة زيادة 9.5 في المائة على أساس سنوي. ومن بين القيمة الإجمالية، بلغ الاستثمار المباشر غير المالي 2.66 مليار دولار.

وتشير دراسة أجرتها وكالة «ماكنزي» الأمريكية إلى أن قيمة الأرباح المالية المتوقع أن تجنيها الصين من أفريقيا بحلول 2025 ستصل إلى 440 مليار دولار، أي بزيادة قدرها 144 بالمائة. وترتكز الاستثمارات الصينية على البنية التحتية بشكل واسع، على اعتبار أن إفريقيا لازالت في بداية إنشاء بنيتها التحتية.

وفي الوقت الذي تعمل فيه الصين على إنشاء البنية التحتية لإفريقيا، فإن هذا التغلغل الصيني في إفريقيا يُعتبر بمثابة «بنية تحتية» لبكين لتقوية نفوذها في القارة ودعم تأثيرها في العالم، وبالتالي فهو تسرب اقتصادي بأهداف تتضمن السياسة أيضا.

روسيا.. الطاقة والسلاح

لعبت القلاقل التي تعرفها العديد من البلدان في إفريقيا، وبروز الاضطرابات العالمية بين الحين والآخر، مثل الحرب في أوكرانيا، في ظهور روسيا كلاعب جديد في الساحة الإفريقية، بهدف اكتساب نفوذ في القارة، وفي نفس الوقت لتجاوز العقوبات الغربية المفروضة على صادراتها بتعويض أوروبا وأمريكا بأسواق إفريقية.

ومنذ اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، ولجوء أوروبا وأمريكا لفرض عقوبات اقتصادية على روسيا كرد على اجتياحها لكييف، ارتفعت المساعي الروسية لبناء تحالفات وعلاقات جديدة مع عدد من البلدان الإفريقية، مستعملة صادرات الطاقة وصفقات التسلح كأبواب لكسب منافذ دولية جديدة عبر القارة السمراء، وقد سُجل مؤخرا قيام وزير الخارجية الروسي، سيرجي لافروف، بعدد من الجولات إلى العواصم الإفريقية لتحقيق هذا الغرض.

وتستعد روسيا في الصيف المقبل لاستضافة القمة الروسية الإفريقية، من أجل تعزيز العلاقات والتعاون بين موسكو وبلدان إفريقيا، مثلما تفعل باقي القوى الدولية الأخرى، كالولايات المتحدة الأمريكية والصين، وهي القمة التي يُتوقع أن تستغلها روسيا لتوقيع عدد من الاتفاقيات مع بلدان إفريقيا لتدعيم تواجدها وزيادة جغرافية وحجم هذا التواجد.

ويرى متتبعون بأن موسكو تتجه لكسب المزيد من المساحات في إفريقيا، خاصة بعد قيامها منذ مطلع هذا العام، بتوجيه صادراتها من الطاقة إلى عدد كبير من البلدان الإفريقية بأسعار منخفضة، إضافة إلى عزمها زيادة حجم صادرات القمح إلى إفريقيا. وقد تعهد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في الأيام الأخيرة بتزويد بلدان إفريقيا بالحبوب مجانا في حالة إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن نقل الحبوب عبر البحر الأسود في ماي المقبل. كما أعلن الرئيس الروسي بأن موسكو ستُلغي ديونا مستحقة على البلدان الإفريقية بقيمة 20 مليار دولار أمريكي، وهي خطوات ستعزز تغلغل روسيا في إفريقيا، خاصة أنها تمكنت من ربط علاقات قوية مع دول مثل مالي وجنوب إفريقيا، إضافة إلى دول أخرى ترتبط بها بعلاقات تاريخية تعود لحقبة الاتحاد السوفياتي، وعلى رأسها الجزائر.

أوروبا.. محاولة استعادة المكانة

عانت إفريقيا لعقود طويلة من القرن التاسع عشر إلى غاية ستينيات القرن العشرين، من استغلال بشع لثرواتها الطبيعية والبشرية من طرف الاستعمار الأوروبي، وبالتالي فإن هذا الاستغلال ترك أثرا سلبيا في العقل الجماعي الإفريقي، وقد بدأت تظهر معالمه في سياسة عدد من البلدان الإفريقية في العقد الأخير، حيث تبنت سياسات تهدف إلى إيقاف التبعية غير المتكافئة للبلدان الأوروبية، وبالخصوص مع فرنسا، البلد ذو التاريخ الاستعماري الأضخم في القارة.

وأدركت أوروبا في السنوات الأخيرة، أن علاقاتها مع إفريقيا بدأ يطبعها نوع من الفتور والتراجع، بالرغم من أنها لازالت هي الشريك التجاري الأول للقارة، وقد اعترف بهذا الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في دجنبر 2021، عندما صرح بأن العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وإفريقيا تحتاج إلى إصلاح شامل، وهو اعتراف يأتي في وقت دخل فيه منافسون أقوياء لإفريقيا، كالصين وروسيا، ونزوح عدد من بلدان القارة السمراء إلى استقبال الوافدين الجدد بهدف التخلص من «المستعمرين السابقين».

> الاستثمار الصيني في أفريقيا بلغ 2.96 مليار دولار في عام 2020، بنسبة زيادة 9.5 في المائة على أساس سنوي. ومن بين القيمة الإجمالية، بلغ الاستثمار المباشر غير المالي 2.66 مليار دولار.

ويبرز هذا المثال في مالي، حيث طالبت الأخيرة فرنسا بترحيل جميع قواتها من البلاد، بعد عقدها لاتفاقيات مع روسيا في مجال التسلح، والاستعانة بقوات روسية لاستتباب الأمن في البلاد بدل القوات الفرنسية، وسارت على نهجها دولة النيجر، في إشارات واضحة على الرفض الإفريقي للدول الأوروبية التي تُمثل مظهرا من مظاهر الاستعمار الأوروبي السابق. وتسعى أوروبا حاليا، وبالخصوص فرنسا، للقيام بمجهودات كبيرة من أجل استعادة مكانتها السابقة، عبر طرق أبواب إفريقيا من بوابة الاستثمارات، خاصة في القطاعات المستقبلية، مثل الطاقة الخضراء، غير أنها مساعي قد تسمح لأوروبا بالبقاء في إفريقيا لكن ليس بالمكانة السابقة، في ظل الصعود المتنامي للقوى الأخرى، مثل الصين التي تسير بخطوات سريعة لسحب البساط من أوروبا كأكبر شريك تجاري للقارة.

هل يستفيد المغرب وباقي بلدان إفريقيا من هذا الصراع؟

الصراع بين القوى الكبرى على قارة إفريقيا، هو صراع مختلف تماما عما كان عليه الوضع خلال القرنين الماضيين، الصراع اليوم تحكمه العديد من القوانين الدولية التي تهدف إلى عدم تكرار تجارب الماضي السيئة، كما أن الأفارقة بدورهم يرغبون الآن أكثر من أي وقت مضى في أن تكون شؤون قارتهم تحت يدهم، وبالتالي فإن الصراع الحالي قد يكون مفيدا لبلدان إفريقيا أكثر.

إفريقيا اليوم تمتلك ثروات طبيعية مهمة في ميزان الثروات الدولي، فهي صاحبة 22 بالمائة من احتياطي الغاز والنفط في العالم، وحصتها من إنتاج الذهب تصل إلى 25 بالمائة، و80 بالمائة من معدن البلاتين، وغيرها من الثروات التي تسيل لعاب القوى الكبرى، التي تجد نفسها في ظل التحولات الانسانية منجذبة لإيجاد منفذ لهذه الثروات عبر اتفاقيات وشراكات تبدو أكثر عدلا مما كان عليه الوضع سابقا.

المغرب من البلدان الإفريقية التي تسعى لأن تستفيد من الشراكات والاتفاقيات مع البلدان العالمية الكبرى، فموقعه الاستراتيجي الرابط بين أوروبا وإفريقيا ووقوعه على مضيق جبل طارق الرابط بين الشرق والغرب، يجعله نقطة جذب مهمة لاستثمارات دولية، وفي نفس الوقت كممبر للتجارة الدولية نحو إفريقيا. كما أن عدد من الدول الصاعدة في ميزان القوى العالمي، مثل تركيا وإسرائيل، ترغب بشدة في الاستفادة من إفريقيا والفرص الهائلة التي تقدمها، وقد وقعت إسرائيل مع المغرب عددا من الاتفاقيات التي ستفتح الآفاق للشركات الإسرائيلية والمغربية للتعاون من أجل الانتشار أكثر في السوق الإفريقي، وهو نفس الأمر مع الصين والولايات المتحدة الأمريكية اللتان تعتبران المغرب كنقطة عبور وانطلاق مهمة لإفريقيا، الأمر الذي سينعكس بشكل إيجابي على المملكة المغربية.

كما أن المغرب بدوره من البلدان التي لا تكتفي باستقبال الاستثمارات وأن يكون نقطة عبور، بل أصبح في السنوات الأخيرة فاعلا مهما في المجال الاقتصادي في إفريقيا، حيث وقع العديد من الاتفاقيات مع بلدان إفريقية لإنشاء العديد من المشاريع الاستثمارية، مثل معامل الأسمدة المشتقة من الفسفاط، واستثمارات في قطاع الأبناك وقطاع الاتصالات وغيرها من الاستثمارات التي أصبح المغرب ينافس فيها دول عريقة في التغلغل داخل إفريقيا مثل فرنسا.

باقي البلدان الإفريقية يُتوقع أن تستفيد بدورها من هذه الحركية الدولية المتعلقة بالصراع حول القارة السمراء، من بينها، قيام دول مثل روسيا والصين بإلغاء الديون عن عدد من البلدان، إضافة إلى تقديم عروض بأسعار منخفضة التكلفة لإنشاء البنية التحتية من طرف الشركات الصينية، وتوفير الوقود بأسعار تفضيلية لبلدان القارة، مثلما تفعل روسيا حاليا، وهو ما قد يساهم في إعطاء دفعة قوية لهذه البلدان.

الصحيفة
ASSAHIFA COM

كل الأخبار...
في تطبيـق واحـد

خبر عاجل

خدمة الخبر العاجل
تتيح لك التوصل **بآخر**
الأخبار لحظة وقوعها
عبر تطبيق الصحيفة

ANDROID APP ON Google play

Download on the App Store